جامعة محمد لخضر – الوادي–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي

دراسة الحالة التونسية (2016/2011)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص حكم راشد وأنظمة سياسية مقارنة

من إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**
عبد الفتاح سويد **عبد الفتاح حلواجي**

أعضاء لجنة المناقشة

د. الهادي دوش ..... رئيسا
أ. عبد الفتاح حلواجي ..... مشرفا مقررا
أ . هشام لويشي ..... عضوا مناقشا

1436–1437هـ / 2015– 2016

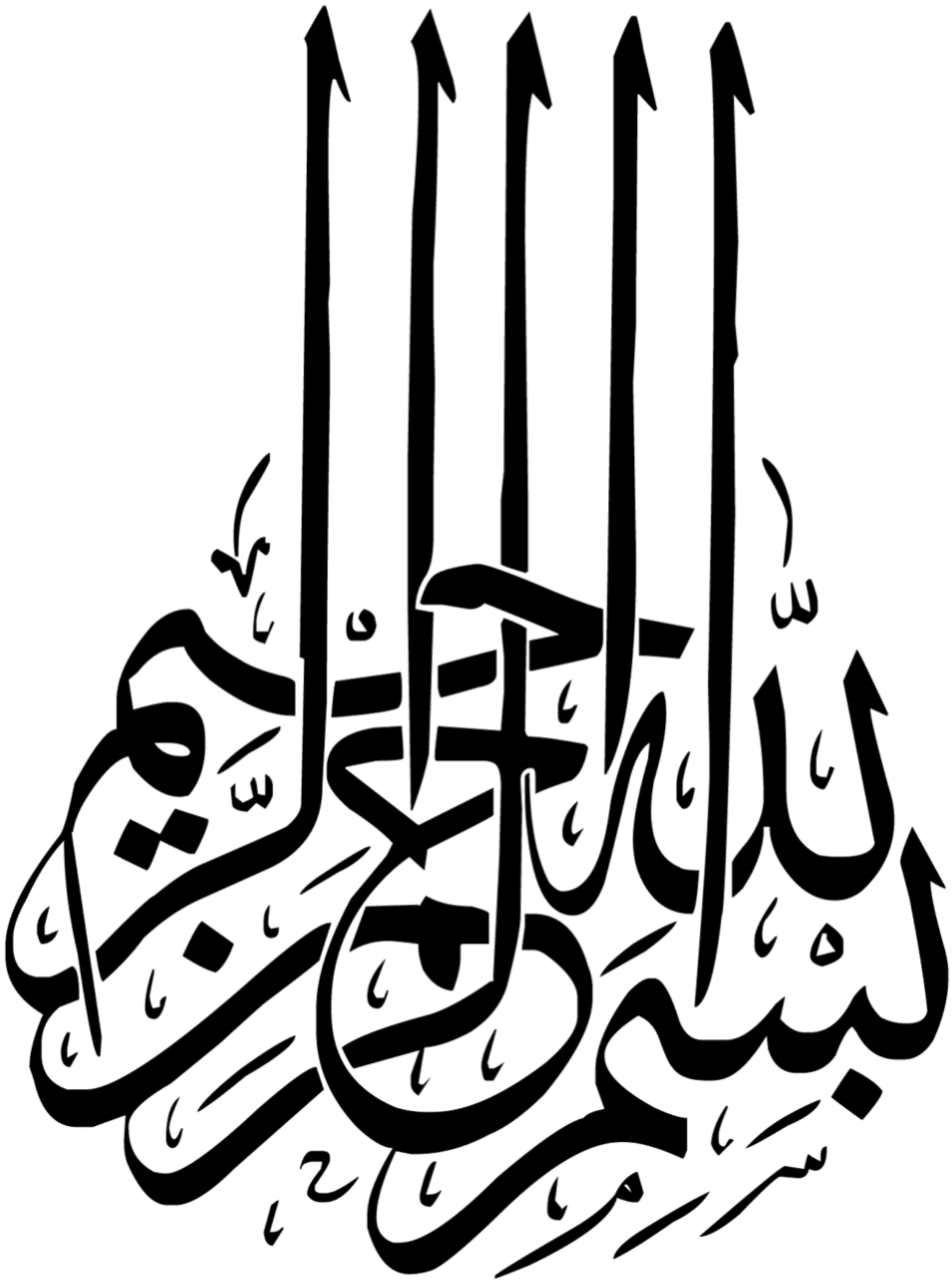
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى أمي وأبي..... براً وحنانً ودعاءً

إلى أخي وأختي ..... وأزواجهم وأبنائهم

إلى كل من علمني حرفا وزودني علما

إلى كل حر يبحث عن الحقيقة

عبد الفتاح سويد

شكـــــر وامتنـــــان

لله الفضل والمنه والحمد على توفيقه وغفرانه

أتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان والعرفان

إلى أستاذي الفاضل **عبد الفتاح حلواجي** على تكرمه مشرفا وموجهاً لهذا العمل

وللأساتذة الاكارم أعضاء لجنة المناقشة على تصويبهم وتقديرهم

ولكل أساتذتي في تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

المقدمـــــة

مقدمــة:

أكّد فلاسفة العقد الإجتماعي أن الإنسان إنتقل من حالة الطبيعة إلى مرحلة المجتمع السياسي بعد أن إهتدى الى فكرة العقد ومهما كان من اختلاف المفكرين في تفسير طريقة خروج الانسان من حالة الطبيعة، هل تمت تحت وطأة الحرب الشاملة على الطريقة الهوبزية ام تحت ضرورات التنظيم والتعاون التي فرضها مبدأ الحفاظ على البقاء كما طرحها جون جاك روسو. وبعامة يمكن القول إن نشوء الجماعة السياسية وظهور الدولة كانت حدثا تاريخيا متميزا.

ولما كانت الدولة واقعة تاريخية فريدة فإنها ما فتئت تتغير وتتحول بفعل التأثيرات التي فرضتها العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية لذلك وعلى مر التاريخ كانت اشكال الدول والأنظمة السياسية قد تغيرت باستمرار. فكثيرا ما أخذ المجال السياسي أشكالا عديدة بفعل عمليات التغيير السياسي المستمرة وان حافظ جوهريا على خصائصه الرئيسية بوصفه مجالا للصراع على الموارد والقوة والرموز.

وبالعودة الى التاريخ الأوربي فان التحولات السياسية الكبرى التي شهدها قد ارتبطت بشكل عضوي بالتحولات الإقتصادية فانتقال المجتمع الأوربي من المرحلة الإقطاعية الى المرحلة الرأسمالية كان له نتائج مهمة على الصعيد الاجتماعي والسياسي فظهور المجتمع المدني لم يكن ليبرز لولا تكسر العلاقة التقليدية بالارض وإنتهاء المرحلة الأقطاعية وإنتقال المزارعين الى المدن كعمال في المصانع وظهور فكرة العمل المأجور خاصة في انجلترا إبان وبعد الثورة الصناعية.

هنا فقط أمكن الكلام على ظهور المجتمع المدني ذلك المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته بآلياته الخاصة بعيدا عن آليات القسر والاكراه التي تنتجها الدولة، مجتمع العمال من دافعي الضرائب الذين طالبوا بضرورات المشاركة السياسية تحت شعار " لا ضرائب بدون تمثيل" "No taxation without representation". هذه هي الشروط الإجتماعية التي مهدت لظهور الديمقراطية فيما بعد.

هنا تنبع أهمية إستحضار السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني لإستشفاف دوره في عملية التغيير السياسي والإنتقال الديمقراطي.

أما في السياق العربي فإن وتيرة التغيرات المتسارعة التي شهدتها الدول العربية بدءا من سنة 2011 خاصة في كل من تونس ومصر وليبيا، في ما اطلق عليه إعلاميا " الربيع العربي" كان قد طرح مسالة دور المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي بشكل قوي فالنتائج التي أفرزتها تلك التغيرات الجذرية لم تكن متجانسة لا من حيث المضمون ولا من حيث الشكل، ومع أن هذه التحولات يمكن إرجاعها إلى أسباب عديدة الا أنه يبقى لمتغير المجتمع المدني دورا مهما في تفسير سبب الإنتقال الديمقراطي في تونس وفشل العملية السياسية والإنقسام المجتمعي الذي عرفته بعض الدول الأخرى كاليمن وليبيا وسوريا.

ومع أن الدول العربية تمثل مزيجا من مظاهر الدولة الحديثة بحيث قطعت شوطا في بناء المؤسسات الحديثة الا أن التضامنات التقليدية والأنتماءات الأهلية ما تحت الدولة مازالت حاضرة وقوية، ففي حين قطعت تونس شوطا كبيرا في عملية الإنتقال الديمقراطي إلا أن النتائج التي تمخضت عنها التغيرات التي شهدتها جارتها ليبيا تؤكد هشاشة الدولة الوطنية فبمجرد ذهاب السقف التسلطي كشف المجتمع عن تناقضاته الداخلية والجهوية والقبلية والذي أصبح فيه التعدد مرادفا للأنقسام الذي بات يهدد وحدة الدولة الوطنية.

أهمية الدراسة:

- تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على بنية المجتمع المدني في تونس وتطوره التاريخي.
- تحاول الدراسة الى ابراز العلاقة بين البنى السوسيولوجية وظاهرة التغيير السياسي.
- تسليط الضوء على الشروط الاجتماعية والاقتصادية لعملية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي.

- التركيز على وظائف المجتمع المدني التونسي قبل وبعد أحداث 2011 والتي يجمع التونسيون على وصفها بالثورة[1].

أسباب إختيار الموضوع: هناك نوعان من الأسباب تقف وراء إختيارنا للموضوع، فهناك أسببا موضوعية تمليها الدوافع العلمية والحاجة الواقعية، وأخري ذاتية.

المبررات الموضوعية:

- إختيار موضوع البحث هذا يتعلق بالأساس بالأهداف المدرجة في مجال التخصص الذي زاول فيه الباحث الدراسة النظرية وهو أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد، ويعتبر موضوع المجتمع المدني من المواضيع الأساسية.
- تشخيص علاقة المجتمع المدني وعملية التغيير السياسي التي حدثت في تونس.
- المساهممة في تشخيص ما حدث من تحولات في تونس سنة 2011 محاولا الوقوف على الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني التونسي وكيف كان لها الإسهام في ذلك ومبرزا الدور الذي لعبه في التغيير السلمي.
- الإطلالة العلمية على التحولات الجارية في بلد مجاور وشقيق.

المبررات الذاتية:

- الميل والإهتمام بدراسة الظواهر السياسية في المجتمعات العربية والرغبة في إبراز جوانب التجارب المقارنة .

1- يجمع التونسيون على إعتبار تلك الأحداث ترتفع إلى درجة الثورة من خلال نجاحها في إبعاد سلطة سياسية وتغييرها بسلطة وبمسار سياسي جديد وعلى إعتبار أن الدستور وثيقة توافقية تعكس رؤى وتوجهات مختلف الفواعل المجتمعية والسياسية فقد إعتبر تلك الأحداث ثورة ونصت دباجته على ".... أعتززا بنضال شعبنا من أجل الأستقلال وبناء الدولة والتخلص من الإستبداد استجابة لإرادته الحرة، وتحقيقا لأهداف ثورة الحرية والكرامة ، ثورة 17 ديسمبر 2010- 14 جانفي 2011...." الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، مؤرخ في 2014/02/31، الرائد الرسمي، عدد10، الصادرة بتاريخ 2014/02/04، ص316

- الجوار التونسي وما يمثله من إمتداد وتشارك في البني الإجتماعية والسياسية والثقافية.
- الإهتمام بالقضايا المغاربية والتونسية خصوصا.

أدبيات الدراسة:

إن جدة موضوع دراستنا التي تعرضت إلى " دور المجتمع المدني في التغيير السياسي " ما زالت في طور النمو الكمي والكيفي، وبالتالي وجود دراسات بنفس متغيرات دراستنا هذه يكون من الصعب إيجاده وأول ما لفت إنتباهي هو مقال في دورية سياسيات عربية والتي تعني بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسيت العامة، فى عددها 18 الصادر في جانفي 2016. والمعنونة بـ " **خمس سنوات على الثورات العربية... الإنتقال الصعب** " وضمن هذه الدراسة ناقش الباحث التونسي حمادي الرديسي أطروحة أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة من دول الربيع العربي التي أنجزت تحولا ديمقراطيا حافظ على مقومات الدولة، وتري الورقة أن من السابق للاوانه في هذه المرحلة الجديدة الإجابة بصفة قطعية حول مدي نجاح تونس خلافا للبلدان العربية وتتساءل الورقة هل مرد النجاح النسبي يعود إلى دور المجتمع المدني؟

- ومن الكتب نجد مؤلف د.المولدي قسومي والموسوم بـ " **مجتمع الثورة** " وهي دراسة تنسجم مع الخلفية العلمية لصاحبها والمتمثلة في تخصصه في علم الإجتماع السياسي وتطرق الباحث للثورة التونسية من خلال البحث في الوقائع الإجتماعية كونها أكثر جدوي من البحث في أنماطها ومراحلها وأطوارها ويعتبر المجتمع المدني هو الإطار المرجعي للثورة التونسية.

إن الدراسات السابقة الذكر ركزت على جوانب تكاد غير مكتملة بموضوع التغيير السياسي ودور المجتمع المدني فيه، ولم تظهر هذه الدراسات تشخيص علاقة المجتمع المدني بموضوع التغيير السياسي، وهو ما تحاول دراستنا هذه الإبتراء إليها ومحاولة تحليلها والإجابة عن الأشكالية المطروحة بصددها.

إشكالية الدراسة:

ان كل التعقيدات التي تثيرها عملية التغيير السياسي في خضم تعقد الظاهرة وتعدد أبعادها، فإن هذا المسعى البحثي يحاول أن يطرح سؤال أساسي يدور حول العلاقة بين المجتمع المدني وعملية التغيير السياسي وذلك عبر التركيز على التجربة التونسية بعد الثورة.

وعليه فإن الدراسة تطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر بني المجتمع المدني التونسي ورسوخه في عملية التغيير السياسي بعد أحداث 2011 ؟

وتمخض عن هذا السؤال أسئلة فرعية نوردها في ما يلي:

- ما هي الشروط التاريخية التي سمحت بتبلور المجتمع المدني التونسي ؟
- ما علاقة المجتمع المدني التونسي بالنظام السياسي قبل الثورة ؟
- ما هو الدور الذي لعبه المجتمع المدني التونسي في الثورة ؟

حدود المشكلة البحثية: إن المشكلة التي سيعالجها البحث لها حدود موضوعية وزمانية مكانية.

المجال الموضوعي: إن هذه الدراسة ستعالج دور المجتمع المدني والأداء الوظيفي له من خلال فواعله في عملية التغيير السياسي.

المجال المكاني والزماني:إن موضوع الدراسة يتمحور حول تأثير المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي في تونس وهنا يتمثل الإطار المكاني في تونس، أما الإطار الزماني للدراسة فهو يعني بالفترة التي تلت حداث2011، دون إغفال جوانب رسوخ المجتمع المدني التونسي تاريخيا ووظيفيا.

الفرضيات:

تنطلق الدراسة من فرض أساس وهو تأكيد العلاقة العضوية بين دور المجتمع المدني الذي عكس التماسك المجتمعي والنضج السياسي الضروري لتحقيق عملية التغيير السياسي في تونس وهي **تحوّل التغيير السياسي من أحداث إلى إستحقاقات ومؤسسات سياسية يرجع إلى رسوخ المجتمع المدني التونسي وأداء أدواره الوظيفية المنوطة به.**

ونقصد بهذه الفرضية أن تتويج الأحداث المذكورة إلى إستحقاقات سياسية والتي تمثلت في إنتخابات المجلس التأسيسي، وإصدار وثيقة الدستور، والنظام الإنتخابي وإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية، كل ذلك يرجع حسب فرضيتنا إلى الأدوار الوظيفية التي أداها المجتمع المدني التونسي ورسوخه التاريخي.

حيث الأدوار الوظيفية ورسوخ المجتمع المدني التونسي تعتبر متغيرا مستقلا، في مقابل تحويل الأحداث إلى إستحقاقات سياسية تعتبرمتغيرا تابعا.

وتنطوي تحت هذه الفرضية المركزية فرضيتين فرعيتين وهما:

- إنتشار ثقافة المواطنة والمجتمع المدني في تونس كان عامل إسهام في التغيير السياسي بعد ثورة
- هناك درجة ارتباط بين المجتمع المدني، وعملية التغيير السياسي التي حدثت في تونس سنة 2011.

الإطار المنهجي:

بإعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة البحثية والوصول إلى الحقيقة، وعلى إعتبار أن الفصل بين المناهج غير ممكن في البحث العلمي لأن لجميع المناهج خطوات مختلفة. ولذلك إرتأينا الإعتماد على مجموعة من المناهج المختلفة

منهج دراسة الحالة: يقوم منهج دراسة الحالة على أساس الإهتمام بدراسة الوحدات الإجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوع من البحث المعمق في فردية وحدة إجتماعية سواء كانت هذه الوحدة نظاما أو مؤسسة أو مجتمعا محليا....

يهدف على جمع المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة وعلاقتها بالبيئة ثم تحليل نتائجها للوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات، وسيكون مناسبا لدراستنا هذا المنهج بالنظر إلى طبيعة الموضوع هو التغيير السياسي والمتغيرات التي تؤثر فيه من فواعل المجتمع المدني

المنهج التاريخي: وهو منهج شديد الصلة بعلم السياسية، بإعتبار أن التاريخ هو سياسية ماضية في حين أن السياسة هي تاريخ حاضر، وعليه فقد سمح لنا هذا المنهج برصد نشأة وتطور المجتمع المدني كمفهوم غربي بالأساس، كما تم الإعتماد عليه في التعرف على نشأة المجتمع المدني التونسي محاولا تشخيص واقعه وكيفية تشكله ودلالات رسوخه التاريخية، ومن خلال تتبع مسار الأحداث.

المنهج الوصفي التحليلي: والذي عرجنا من خلاله على دراسة مفهوم المجتمع المدني دراسة تحليلة وليس وصفية، وذلك بالتركيز على الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني التونسي ومدي فاعليته في عملية التغيير السياسي التي حدثت.

اقتراب الفرص السياسية: ويعتمد هذا الإقتراب على نجاح وفاعلية الجماعات والحركات الاجتماعية في تحقيق أهدافها بشكل عام وفي علاقاتها بالدولة، وتتحدد بشكل اساسي بناء على الفرص السياسية المتاحة لها أو التي تخلقها، وعندها يصبح جوهر التحليل هو تحديد أبعاد الفرص السياسية لتلك الحركات الاجتماعية لها واستراتيجياتها في استغلالها وتأثيرات ذلك كله على قوة الجماعة وأدوارها

إقتراب علاقة المجتمع بالدولة: يعود هذا الإقتراب إلى إنتقادات "جويل ميجدال " للدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغيير فيها، ويري بأن العملية السياسية هي رهان من يصنع القواعد ويمارس الضبط

والقوة والإكراه وهي الدولة، في مواجهة المجتمع المدني والسياسي ممثلا في القوى المجتمع المنخرطة في العملية السياسية ، أو التي لها مطالب وأجندات سياسية.

إن التغيير السياسي يلخص العلاقة بين الدولة والمجتمع فالدولة التي تمارس الإكراه والضبط وكذا المجتمع بالمدافعة وجعل الدولة تتنازل له وتحميلها على فتح المجال لمشاركته في ممارسة وظائف الدولة ضمن القوانين المحددة.

الإقتراب الوظيفي والبنيوي: ويهدف كل منهما إلى إبراز أدور المجتمع المدني، حيث يأخذ الإقتراب الوظيفي في الإعتبار وظيفة منظمات المجتمع المدني الرعائية والخدمية، أما الإقتراب البنيوي فيبرز دور منظمات المجتمع المدني بإعتبارها فاعل أساسي في عملية التغيير السياسي، وبهذا يتجاوز المجتمع المدني الدور الرعائي والخدمي إلى الدور التنموي المؤثر في عملية التغيير.

تقسيم الدراسة:

بناءا على الإشكالية المطروحة، والفرضيات المقترحة وحتي يتمكن بحثنا هذا من تحقيق الأهداف المذكورة سابقا فقد إرتأينا تناوله في ثلاثة فصول وفق الهيكلة التالية، ففي الفصل الاول وهو المجتمع المدني والتغيير السياسي، وهو الإطار النظري للدراسة بحيث تم البحث في مضمون المجتمع المدني، ومفهوم التغيير السياسي.

أما الفصل الثاني واقع المجتمع المدني التونسي، تطرقنا فيه إلى مكونات المجتمع المدني التونسي، وإلى طبيعة العلاقة بينه وبين السلطة في عهد بورقيبة وبن علي .

وفي الفصل الثالث والأخير تناولنا تأثير المجتمع المدني في عملة التغيير السياسي عقب الثور التونسية سنة2011، وتطرقنا الى مراحل التغيير السياسي التي حدثت من اندلاع الثورة إلى انتخابات المجلس التأسيسي،

إلى المصادقة على وثيقة الدستور والانتخابات التشريعية والرئاسية ودور المجتمع المدني التونسي في تلك المراحل.

لنلخص في خاتمة الدراسة لعرض النتائج والاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

صعوبة الدراسة

- قلة الدراسات المتخصصة في دراسة المجتمع المدني التونسي وعلاقته بعملية التغيير السياسي
- حداثة الموضوع وعدم اتضاح معالم تشكله بصورة متكاملة بسب المخاض الذي تعرفه الساحة السياسية التونسية.
- أثناء إعداد هذا البحث مرور تونس بمرحلة أمنية حرجة مما حال دون التمكن من مقابلة العديد من الفواعل الأساسية للمجتمع المدني في تونس، رغم ذهاب الباحث إلى تونس قصد إجراء تلك المقابلات.

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة المجتمع المدني والتغيير السياسي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة المجتمع المدني والتغيير السياسي

للإحاطة بمفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المتعلقة به علينا العودة إلي السياق التاريخي الذي ظهر فيه، وذلك لتطور المفهوم وإرتباطه بالأحداث التاريخية التي شكلت عاملا مهما في صياغته، لأنها تعكس في واقع الأمر من مرحلة إلي أخرى، تعبيرات وإستخدمات ليس لها نفس المضمون وإنما السياق التاريخي هو من حددها. فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه. وهي تعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة، وأسئلة يجيب عنها المفهوم[1].

1عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط6، 2012، ص 43.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

المطلب الأول: بروز وتطور مفهوم المجتمع المدني: سيتم التطرق للسياق التاريخي لنشأة المجتمع المدني لاسيما في الفكر الغربي وذلك بالرجوع للمدارس والتيارات الفكرية والسياسية التي تناولته، وهذا حتي يتسني لنا ظبط مفهومه لانه مرتبط بالفكر الغربي والظروف التي نشأ فيها

لان مفهوم المجتمع المدني ليس وليد النشأة بل أن جذوره تعود الي عصر النهضة، ويرتبط بأفكار نظرية العقد الإجتماعي لـ "هوبز" و" لوك" و" روسو" وأطروحاتها، وصولا إلى الثورة الفرنسية وصعود المد البرجوازي في القرن الثامن عشر، مرورا بالتطورات في القرن التاسع عشر وصولا الي أوائل القرن العشرين.

ومن خلال التتبع التاريخي يمكن التمييز بين أربعة تحولات، أو موجات كبرى تلخص تطور مفهوم المجتمع المدني[1] ولفهم أكثر علينا العودة بشيئ من التفصيل للحظات الأربعة التي تطور ونشأ فيها المفهوم ونفصلها في الأتي:

- **الإسهامات التنظرية من فكر النهضة وصولا لهيجل:**

وما ميز هذه اللحظة التاريخية هو أنه انتقلت أوروربا من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلي المجتمع المدني، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبري التي دشنت العلاقة بين الانسان والعالم من جهة وبين العقل والمنهج العلمي من جهة أخري[2] ويبدوا أن معظم الدراسات التي تناولت هذه المرحلة من عصر النهضة وصولا الي هيجل ركزت علي أولوية الفرد وحريته، والإقرار باهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للحكم المطلق، الديني والسياسي، فيري **هوبز** في تعريفه للمجتمع المدني " أن

1 غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**.غزة: مركز دراسات الغد العربي، ط1، 2004، ص 7.

2 غازي الصوراني، مرجع سابق، ص 26.

الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع، والإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة، وإن المجتمع المدني "السياسي" هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة."[1]

وأن السلطة المطلقة ليست مستمدة من إله، بل إنها مستمدة من الطبيعة.فالحكم المطلق لا يقوم علي أساس نظية الحق الالهي، ولكن علي أساس العقد واتفاق يتم بإدارة البشر[2]، والتعاقد يعني التنازل الإرادي عن الحرية ما يعني الإلتزام بأحكام ميثاقين وهما ميثاق التعاون وميثاق الخضوع فالاول يعين القرار بتعاقد اما الثاني يعزز الاول ويقويه وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقه الطبيعي بتلقائية [3]

لقد وجهت انتقادات كثيرة لهذا التصور الذي أتي به "هوبز" ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة، وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة من الحق الإلهي، وعدم تأسيسها على لاهوت كوني، ولأنه اعتبر السلطة المطلقة هي من صنع البشر، وهي معطي قائم في الطبيعة[4].

أما "**جون لوك** " فإنه يعتبر أن المجتمع المدني معناه مجتمع عقلاني، ذلك أن طبيعة المجتمع من طبيعة أساسه ومبدئه الحاكم فيه، وقانون الطبيعة هو قانون العقل، فحكمه بالضرورة ينبغ أن يكون حكم العقل [5] لان قانون الطبيعة هو الأساس العقلاني للمجتمع في حالة الطبيعة، وهو أيضا أساس الإلتزام بالقانون المدني في المجتمع المدني.

---

1 توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 52.

2 فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص15-16.

3 سعيد بن سعيد العلوي واخرون، **نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث**. بيروت: ط1، 1991، ص ص52-53.

4 سمية أوشن، **"دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة ماجستيرغير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص 20.

5 فريال حسن خليفة، المرجع سابق، ص26.

وأن المجمع المدني هو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن حالة التعاقد، لكن هذه السلطة ليست بالضرورة صاحبة سيادة مطلقة كما عند" **هوبز** " لأن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني حيث أنه يري أنه يمكن عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد وصاحب هذا العزل هو المجتمع.

فالمجتمع المدني اذا هو من تتوافر فيه حماية مؤسسية للملكية وحكم القانون، والرقابة علي السلطة وموازنتها[1]، في حين أن "**جون جاك روسو**" كانت له نظرة مختلفة للمجتمع المدني حيث يري أن العقد الذي بموجبه تنشأ الدولة، وهو في الحقيقة تنازل الأفراد للمجموعة كلها.[2]

أي أن السلطة تصبح للجميع والسيادة ملك للشعب ولهذا فإن الحرية هي خضوع المرء للقانون الذي سنه لنفسه، وقد أكد "**جون جاك روسو**" علي ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي الديني القديم أي نظام إجتماعي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني، لذلك فأن السلطة السياسية للدول والحكومات الناشئة عن نظرة التعاقد ليست سلطة مطلقة [3].

ويمكن أن نستنتج أن تنظير "**روسو**" حمل معه تطورا اخر لمفهوم المجتمع المدني، أي أنه جعل السيادة أساسا لنظريته في التعاقد الإجتماعي، والسيادة هي للشعب، وعليه فإن "روسو" يؤسس لشعب قائما بذاته، صاحب إرادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب[4] ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن فلاسفة العقد الإجتماعي قد اتفقوا قي نظرياتهم علي اعتبار المجتمع المدني هو " المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أي كل واحد لا تمايز فيه يظم المجتمع والدولة معا" بينما اختلفوا في طبيعة العقد وفي أطرافه وفي الجهة التي تمثل السلطة[5]

---

1 أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 48.

2 مرجع نفسه، ص 48.

3 سمية أوشن، مرجع سابق، ص 21.

4 أماني قنديل، مرجع سابق، ص 48.

5 نادية بونوة،" **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة دراسة حالة الجزائر**" ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة) 2010 ، ص20 .

وعليه فإن **مفهوم المجتمع المدني** لدي نظريات العقد الإجتماعي هو ذلك المجتمع الذي تجاوز حالة الطبيعة والذي انبثق عن حالة التعاقد بين الأفراد.

أما خلال القرن التاسع عشر، فبدخول أوروبا عصر التنوير وتحرر السياسية عن الدين وإفرازات الثورة الصناعية علي النمط المجتمعي حيث أنقسم المجتمع الي طبقتان أحداهما تعمل والاخري تملك رأس المال بدأ التعارض واضحا بين المصالح وطرحت مفهوم جديد علي العلاقة بين الافراد وبدأ تأسي روابط واتحادات للدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة كل هذه الإشكالات والتحولات طرحت قضايا نقاش علي مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر ومن بينهم "**هيغل** ".

فالبنسبة لـ"**هيغل**" يري أن المجتمع المدني يتموقع بين الأسرة والدولة ويحتل مكانا وسطا يعتبر هيغل الأسرة، والمجتمع المدني، ميداني فهم للدولة، وميداني نهائيتها. أولاً، الأسرة، باعتبارها كلاً جوهرياً، هي التي يتعلق بها قبل أي شيء، التبصر من أجل الفرد في هذا الوجه الخاص، سواء من وجهة نظر الوسائل والقابليات الضرورية، لينال نصيبه من الثروة الجماعية، أم من جهة نظر معاشه ونفقته، في حال حدوث العجز. وتمثل الأسرة الكلي. أما المجتمع المدني، فهو يقطع هذه الرابطة ويبعد أعضاء الأسرة بعضهم عن بعض ويعترف بهم بوصفهم أشخاصاً مستقلين[1].

وعليه فالمجتمع المدني عند "**هيغل**" يقوم بوظيفة الوساطة بين الفرد والجماعة لتأتي الدولة وتوفق بين الجزئية والكلية[2].

1 توفيق المديني، مرجع سابق، ص 64.

2 أماني قنديل، مرجع سابق، ص 49.

- **الإسهامات التنظرية لكارل ماركس:**

مع مجيئ " كارل ماركس" ونقده لمثالية "**هيغل**" نظر الي المجتمع المدني علي الأساس الواقعي للدولة مشخصا العلاقات المادية بين الأفراد من مراحل تطور قوى الإنتاج، كما أن مفهوم المجتمع المدني عنده هو ساحة لصراع الطبقي، لأنه نتاج لتطور التاريخي البرجوازي وما يميزه هو التنافس والصراع بين المصالح الإقتصادية والنزعة الفردية.

وهكذا، فالمجتمع المدني، يختزله" **ماركس**" إلى مواجهة حتمية للمصالح الخاصة على اعتباره مجتمع غير سياسي، تحدده تناقضات المصالح فيه، متميزا بالتنافس والصراع بين المصالح الإقتصادية الفردية ممثلا في الأقتصاد البرجوازي الصاعد ومع النزعة الفردية الممثلة في الاخلاقية البرجوازية.

حيث يقول "ماركس" "إن النظام الذروي الذي يتجلى بواسطة المجتمع المدني عندما يعبر عن ذاته سياسياً، ناتج بالضرورة عن كون المحيط الجماعي الذي يعيش فيه الفرد فعلاً هو المجتمع المدني المفصول عن الدولة... الدولة السياسية"[1]

- **إسهامات غرامشي وإعادة تشكيل المفهوم:**

ولكن لكي يستخدمه في سياق اخر ربما نتج عن تطور المجتمع البرجوازي، معتبرا أن المجتمع المدني هو المستوي السياسي الإجتماعي المقابل للمستوي السياسي المحض الذي هو الدولة.

لقد تجاوز "**أنطونيوا غرامشي**" الجدل والصراع "**الهيغلي**" **الماركسي**" فقد فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهناك مجالين يضمنان سيطرة البرجوازية ونظامها وهما مجال الدولة وفيه االحقق السيطرة المباشرة، ومجال المجتمع المدني وفيه تتحقق الوظيفة الثانية، وهي الهيمنة الإديلوجية والثقافية لان "غرامشي" وجد في المجتمع المدني وظيفة جديدة هي الهيمنة ويتم القيام بها بواسطة المثقفين[2].

1 توفيق المديني، مرجع سابق، ص 84.

2 أماني قنديل، مرجع سابق، ص 49.

ويميز "جرامشي" في البنية العليا بين مستويين كبيرين أولها المجتمع المدني بالمعني المتعارف عليه ويعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها داخلية، وخاصة وثانيهما مستوي المجتمع السياسي أو الدولة ووظيفتها السيطرة والقيادة [1]

ولهذا نجد أن "**غرامشي**" أدخل عناصر جديدة الي ساحة فهم وتحليل المجتمع المدني وتطورا حاسما في الفكر المعاصر، وأدخل الي قلب الإهتمام المجتمع المدني مقابل الدولة، وكذلك فاعلية منظمات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني عنده هو هذا التركيب المتشابك والمعقد والمتسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الإديلوجية [2].

- **إرهاصات النظام الدولي المعولم عن مفهوم المجتمع المدني:**

مع نهاية الحرب العالمية الثانية غاب مفهوم المجتمع المدني طوال مرحلة الحرب الباردة التي امتدت حتي نهاية المنظومة الإشتراكية، ليعود المفهوم للظهور في العقود الأخيرة من القرن العشرين

منطلقين من تراث "**غرامشي**" بعد تنقيته من تراث الماركسية، فالهدف هذه المرة كان تطوير إستراتيجية عمل للانتقال نت الشيوعية الي الليبرالية مع الاحتفاظ بنفس المكانة الجوهرية للمجتمع المدني

وقد مر إستخدتم المجتمع المدني بثلاث مراحل رئيسية:

- مرحلة الإنقتاح علي المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوي والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي علي السياسة، وذلك بإدخال عناصر أو حركات أو تنظيمات إجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية علي سبيل تقريب السياسية من الفئات النشطة في المجتمع.

1المرجع نفسه، ص 50.

2 المرجع نفسه ص، 49.

- مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تراجعت عنها الدولة في ظل عجزها بالوفاء بإلتزاماتها وتبرير إنسحابها، وهذا المفهوم يتوافق مع إنتشار مفهوم العولمة
- وهي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلي قطب قائم بذاته، ومركز لقيادة وسلطة إجتماعية علي المستوي التنظيم العالمي بشكل خاص.[1]

ومؤخرا إرتبط مفهوم المجتمع المدني بالحكم الراشد حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني علي إشراك الأفراد والمواطنيين في الأنشطة الأقتصادية والسياسية والأجتماعية وتكوين تنظيمات من أجل التأثير وفرض الرقابة علي السياسات العامة وعلي المؤسسات الحكومية

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني:

بغض النظر عن تعدد المفاهيم للمجتمع المدني وتتبع جذوره وتطوره في الفكرين السياسي والفلسفي اللذين عبرت عنهما مدارس كبري تطرقنا اليها في السياق والتطور التاريخي لنشأته، فالمؤكد أن هذا التعريف الأكثر شيوعا للمفهوم والذي يحظي بقبول عدد كبير من الباحثين والذي ينظر للمجتمع المدني: أنه " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل علي تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الإلتزام بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والإختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات[2].

ويعرف المجتمع المدني كذلك بأنه " رابطة إختيارية يدخلها الأفراد طواعية ولا تقوم عضويتها على الإجبار، أي ينظم إليها بمحض إرادتهم الحرة، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها

1 نادية بونوة، مرجع سابق، ص 28.

2 حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، ص 197.

وتتمتع هذه الرابطة بإستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، بمعنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيدا عن تدخل الدولة. " [1]

كما يقصد به كذلك أنه " المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في الاتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي"[2].

وبناء علي المفاهيم السابقة فإن المجتمع المدني يتميز بعدة عناصر أو أركان وهي[3]:

- الركن التنظيمي والمؤسسي أي مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينظمون إليها النقابات المهنية الأحزاب السياسية خارج السلطة اللجان....
- الفعل الإرادي الحر حيث أن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد لمحض إرادتهم الحرة وينظمون إليها طواعية
- الإستقلالية عن الدولة وهي من أبز أركانه وهي أنه يتمتع بإستقلالية حقيقة عن الدولة
- الإطار القيمي والاخلاقي وهي مجموعة القيم والمعايير التي تتلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني

1 أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001 ص24.

2 متروك الفالح، **المجتمع وا لديمقراطية والدولة في الدول العربية دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص26.

3 حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 197-198.

المبحث الثاني: ماهية التغيير السياسي: شهد العالم عامة والبلاد العربية خاصة خلال العقدين الماضيين عودة ظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات المضمون والهدف خاصة بعد الحراك العربي الاخير وسقوط بعض الأنظمة العربية ومن بين هذه المفاهيم هو مفهوم التغيير السياسي

المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي وأنماطه:

أ- مفهوم التغيير السياسي إن مفهوم التغيير خاصة في الحالة العربية يكتنفه الكثير من الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم الاخري كالتحول والثورة والانتقال... وقد عرفه الدكتور **عبد الإله بلقزيز** فقال:التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو شيئ، لاسيما في ممارسات وسلوكيات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب إعوجاج "[1]

كما عرفتها" موسوعة العلوم السياسية " مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول، كما يقصد به الإنتقال من وضع غير ديموقراطي إستبدادي إلى وضع ديموقراطي. "[2]

ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، ويشير لفظ التغير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى.

كذلك فإن التغيير يعبر عن حراك المجتمع الرافض لواقعه أو لبعض جزئياته، ويسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير. أو هو "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل، ويشمل التحرك من حالة حاضرة إلى حالة إنتقالية حتى نصل إلى الحالة المنشودة في المستقبل".[3]

---

1 عبد إله بلقزيز، **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1998، ص 13 .

2 ربيع مقلد، واسماعيل صبري، ومحمد محمود: **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص، 47.

3 عبد الشافي عصام، **"التغيير السياسي قراءة نظرية في الأبعاد والأنماط"** في الجزيرة مباشر: http://mubasher.aljazeera.net متصفح في تاريخ 2016/05/05.

ب-**أنماط التغيير السياسي:** وهنالك نوعين من التغيير: [1]

- التغيير الشامل العميق: يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية، ...الخ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الديكتاتورية أو المتعسفة أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة أو المؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس هو الهدف النهائي.
- التغيير الجزئي: ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في إتجاه محدد.

المطلب الثاني: أليات التغيير السياسي والمفاهيم المتشابكة معه:

أ- **أليات التغيير السياسي:**أن أهمية فكرة التغيير تكمن في الالية أو الوسيلة التي يحدث بها التغيير لان الوسيلة هي بموجبها سيحدث التغيير السياسي وهذه الوسائل تعتمد غما علة مقدرة أصحاب التغيير والجماهير أو عى النظام السياسي القائم ومدي استجابته لمتطلبات التغيير ويمكن تفصيلهل في الاتي:

- التغيير السياسي السلمي أو الدستوري: ويتم هذا التغيير دون اللجوء إلى إستعمال العنف، فالتغيير الذي يحدث يكون مقترح من طرف السلطة الحاكمة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وهو أفضل أنواع التغيير السياسي وأكثرها ضمانا للفرد والمجتمع [2].

---

1 أحمد عبد الكريم وهشام مرسي، **"حرب اللأ عنف،** " www.Aoc.fm متصفح تاريخ 05-05-2016.

2 نايت إسعيدي إلهام، **"طبيعة عملية التحول الديمقراطي** "ورقة مقدمة إلى ملتقي التحول الديمقراطي في الجزائر التي نظمها قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة في الفترة 11/10 ديسمبر 2005، ص 79-78.

- التغيير السياسي العنيف: وذلك بإتخاذ أسلوب العنف كوسيلة للتغيير، فقد تستغل النخبة الوسائل القمعية للوصول للسلطة، مثلا عن طريق الإنقلابات أو عن طريق العنف الشعبي أو الجماهيري بعسكرة الثورة كما حدث للثورة الليبية، أو بسيطرة النخبة أوي فصيل مسلح على قطاع معين كما حدث في قطاع غزة، وأما بالنسبة للانقلابات فالامثلة عديدة.
- التغيير السياسي الشعبي السلمي: وهو ذلك التغيير القائم على إنتافضة الجماهير وثورتها سلميا عى نظام الحكم القائم وعلى الإستبداد وغياب الحريات والأوضاع الإجتماعية والثقافية والإقتادية الهشة وتتصف هذه الوسيلة بسلميتها حيث لا تحمل الجماهير السلاح، وإنما تطالب بكافة حقوقها وبالتغيير السياسي السلمي والاعتصام، والعصيان المدني وغيرها من الوسائل السلمية لتغيير النظام ولعل دراسة حالة بحثنا والمتمثلة في تونس هي من أهم النماذج الدالة على سلمية التغيير السياسي الذي حدث رغم بطش النظام.

ب- المفاهيم المتشابكة مع التغيير السياسي:

إن التغيير السياسي كحالة تعبر عن الانتقال من مرحلة الي أخري لان التغيير حالة وواقع تشكل أو يتشكل بعد مخاض وهو حالة مستمرة قد يكون ثورة أو تحول أو إصلاح سياسي أو إنتقال ديمقراطي..... لهذا فسنتطرق لمفهوم الثورة والتحول السياسي والانتقال الديمقراطي كأشكال من حالة التغيير السياسي

- **مفهوم الثورة:** يعتبر مفهوم الثورة أحد أنماط التغيير السياسي في العالم والثورة وفق **عزمي بشارة** تـعني: " حرك شعبي واسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتسبدلها بشرعية جديدة "[1]

1 بشارة عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2011، ص 22.

- **مفهوم التحول السياسي:** عرفه **محمد عابد الجابري** " هو إنتقال من موقع إجتماعي أو سياسي أو إديلوجي إلي أخر، كالإنتقال من أقصي اليمين إلي أقصي اليسار، وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، وكل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكل الإحتمالات أن تحدث "[1]
- **مفهوم الاصلاح السياسي:** فقد عرفه **عزمي بشارة** ايضا فقال " إنه العودة إلي الجذور الأساسية أو الأصول بإعتبار التقاليد والأعراف القائمة مجرد تفسيرات لهذه الأصول، أي أن كل إصلاح يتضمن نوعا من الأصولية لأنه ينقض الأسس بل الوضع القائم مدعيا أن الوضع القائم لا يتلاءم مع الفهم السليم لأسس والأصول "[2]
- **مفهوم الإنتقال الديمقراطي:** هو العملية التي يتم في ايطارها صياغة دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة ونزيهة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته.[3]

وفي تعريف اخر للانتقال الديمقراطي " فهو السعي في جوهره إلى الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عموميته إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارساته، لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها وهو الأمر الذي يتطلب تبني القواعد الحداثية على مستوى تكوين المؤسسات

1 محمد عابد الجابري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص197 .

2 بشارة عزمي، مرجع سابق، ص 26 .

3 ثامر محمد الخزرجي، "**اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد251، 2000، ص 118، 119.

السياسية والعلاقة بينهما وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية في مجال التأطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها[1].

يرى 'عبد الاله بلقزيز'، أن الانتقال الديمقراطي بانها عملية تغيير سياسي تنعكس على المجتمع بكل أبعاده (الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية)، إرادية ومخططة وتعتمد على التنافس، التفاوض، الاتفاق والتعاقد، وهي غير نمطية شكلا ومضمونا بحيث تتأثر بأوضاع كل مجتمع، مع تمسكها بمجموعة مقومات النظام الديمقراطي التي تحقق حكم الشعب عبر ضمان اكبر مشاركة، والمساواة في حقوق المواطنة وتنافس سياسي يحتكم إلى الاقتراع الحر والعادل المفضي إلى تداول سلمي على السلطة، في إطار شرعية دستور ديمقراطي يتمخض عن توافق بين القوى المجتمعية ويشكل عقدا قابلا للتجديد في ضوء تطور ظروف وحاجات المجتمع.[2]

1 حسنين توفيق إبراهيم، "**الانتقال الديمقراطي: اطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات**"، متحصل عليه 2016/05/01 على http://studies.aljazeera.netl .

2 عبد الاله بلقزيز، " **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 219، 1997، ص 18.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يمكن أن نستنتج أن مفهوم المجتم المدني متعلق بالسياق التاريخي الذي ظهر فيه، وذلك لتطور المفهوم وإرتباطه بالأحداث التاريخية التي شكلت عاملا مهما في صياغته، لأنها تعكس في واقع الأمر من مرحلة إلي أخرى تطور المفهوم.

أما عن مفهوم التغيير السياسي فمهومه يتعدد ويختلف بإختلاف الاوية التي يدرس منها، أو ينظر إليه من خلالها، فبعضهم الدارسين يدرسونه من زاوية أسبابه وبعضهم الاخر من زاوية النتائج بينما يعرفه البعض الاخر من زاوية المظاهر والأعراض وهذا ما شكل عائقا لمحاولة فهمه

الفصل الثاني

واقع المجتمع المدني

التونسي الدلالات والرسوخ

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني التونسي ودلالات الرسوخ

المبحث الأول: المجتمع المدني التونسي

المطلب الأول:واقع المجتمع المدني التونسي

عند الحديث عن المجتمع المدني في تونس نجد حضوره كان ملفتا وظهوره كان نتيجة عدة عوامل تاريخية وسياسية.

فمن العوامل التي أسست لظهور مجتمع مدني في تونس هو بروز الحركة العمالية في بداية القرن العشرين والتي ارتبط تطورها ارتباطا وثيقا بالاستغلال الرأسمالي الاستعماري وبوجود طبقة عمالية ومنظمات نقابية أجنبية سابقة لتكون طبقة عمالية محلية في البلاد التونسية وسنتطرق إلي النقابات العمالية والأحزاب السياسية والجمعيات بإعتبارهم فواعل من المجتمع المدني الذي كان لها الدور في الثورة وما بعدها في المحافظة علي عملية التغيير السياسي التي تجلت في عملية الإنتقال الديمقراطي.

أ- **المنظمات المهنية:** وسنتطرق إلى النقابات المهنية والهيئة المحامين بإعتبارهما فاعلين مهمين في المجتمع المدني التونسي

- **النقابات العمالية**

منذ بداية القرن العشرين ظهرت النقابات العمالية بعد أن سمح النظام الاستعماري بإنشاء نقابات عمالية مستقلة[1]. وتكونت أول نقابة تونسية مستقلة في 3 ديسمبر 1924 تحت إسم جامعة عموم العمالة التونسية بمبادرة من محمد علي الحامي بعد أربعة سنوات من ولادة الحزب الدستوري والحزب الشيوعي التونسي لكن سرعان ما طالها القمع الإستعماري وإيقاف محمد علي الحامي ورفاقه.

ثم تجددت التجربة الثانية في الثلاثينيات عندما قام بلقاسم القناوي سنة 1937 بتأسيس جامعة عموم العملة الثانية وعرفت مصيرا مشابها للاولي

1 سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق، ص 450.

أما التجربة الثالثة فتمثلت في الإتحاد التونسي للشغل الذي تأسس في 20 جانفي 1946 علي يد فرحات حشاد بمعية بعض النقابين الأخرين،[1] وكان ذلك علي إثر القطيعة مع الكنفودرالية العامة للشغل الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية، بسبب رفضها مطالب الاستقلال الذي نادي به الحزب الشيوعي الفرنسي والفرع الفرنسي للأممية العمالية.

ونشأت هذه المنظمة بإستقلالية دائمة وإن تغيرت حسب الفترات تجاه جهاز الدولة ومنذ الاستقلال في سنة 1956 تعايش في صلبه تياران أحدهما خاضع للسلطة أو ما يعرف بالبيروقراطية النقابية والثاني مقاوم لها يبرز عند الأزمات، ويسيطر علي بعض الجامعات مثل التعليم والبريد والمواصلات وكذلك بعض الاتحادات الجهوية أو المحلية لهذا لعب الاتحاد دور حاسم في الثورة التونسية[2]

وكانت هذه النقابة في بداية الخمسينات المنظمة العمالية الأحكم هيكلة في الوطن العربي وفي إفريقيا، على المستوى الإيديولوجي كانت قومية قبل كل شيء[3] ولهذا فهو ليس فقط منظمة نقابية بالمعني الكلاسيكي بل هو أقرب إلي منظمة ارتبطت فيها المطالب الإجتماعية شديدة الإرتباط بالتحديات السياسية والوطنية[4]، وقد اضطلعت بادوار كبيرة وشكلت نواة مركزية للمجتمع المدني، بإعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة بل وصل الأمر ببعض النخب النقابية علي أنها إستطاعت التأثير في الحكومة وتمرير برامج اجتماعية ونقابية[5]

وعملت على توجيه الانتقادات للخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي بشارتها الدولة في منتصف السبعينات، وهو الأمر الذي اعتبرته السلطة من جانبها أنه تكريس لاستقلالية الاتحاد للشغل التونسي وخروجه عن الوحدة القومية[6].

---

1 نجد من بين العناصر المؤسسة أيضا الحبيب عاشور، والصحبي فرحات وبشير بن ابراهيم وبشير بلاغة وسالم الشفي وغيرهم.

2 هالة اليوسفي، **الاتحاد التونسي للشغل قصة شغف تونسية نقابيون في الثورة**، دار محمد للنشر، صفاقس، ط1، 2016، ص، ص 25-26 .

3 سعيد بن سعيد واخرون، مرجع سابق، ص 458-459.

هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 26 4

5 أحمد شكري صبيحي، مرجع سابق، ص 13.

6 بياضي محي الدين، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، 2012)، ص 97.

فإستقلالية النقابة التونسية وحرية مبادرتها جعلتها تصل في بعض الأحيان إلى درجة التأثير السياسي في الحزب الدستوري الجديد الذي تبنى تحت تأثير القيادات النقابية الموجودة ضمن صفوفه البرنامج الاقتصادي للنقابة، هذه التجربة النقابية التونسية لم تقتصر تأثيرها على الجانب العقائدي أو السياسي فقط بل تجاوز ذلك إلى خلق تحالفات اجتماعية مع فئات اجتماعية أخرى، فلاحين وتجار وشباب ونساء[1].

– **الهيئة الوطنية للمحامين:** تأسست سنة 1958 وتعرضت في عهد بورقيبة إلي العديد من المضايقات انتهت بحلها في سنة 1961 وإحالة عميدها وبعض المحامين من أعضاء المكتب المنتخب علي العدالة والزج بهم في السجن. [2]

- الا أنها استرجعت قوتها وتصدت بأشكال مختلفة للقمع البورقيبي وظلت تدافع عن الحقوق العامة للشعب التونسي وحقوق المعارضين خاصة ولم تسلم الهيئة في عهد بن علي الظلم حيث حاول جاهدا السيطرة عن الهيئة وتطويعها بكل الوسائل وتعتبر الهيئة في طليعة المدافعين عن قضايا الشعب حيث كان لها دور باز في الثورة وفي مرحلة التغيير السياسي إلى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى.

- **الجمعيات**

تعتبر الظاهرة الجمعياتية في تونس قديمة.حيث تعود إلى تسعينيات القرن التاسع عشر، وإن كانت في إطار نخبوي وضيق مثل تأسيس الجمعية الخلدونية سنة 1896، وجمعية قدماء الصادقية التي ساهمت في تأسيس حركة الشباب التونسي[3].

الا أنه بعد حصول البلاد علي الاستقلال وصدور دستور 1958 معترفا بحرية تكوين الجمعيات معلنا ذلك في الفصل الثامن من الدستور كما أشرنا سابقا، وتبع هذا النص الدستوري إصدار قانون في 7 نوفمبر 1959 خاص بالجمعيات، الإ أنها عددها تراجع، وتقلصت أنشطتها وفاعليتها بعد أن تم إختراق ما تبقي منها والسيطرة عليها من قبل الحزب الحاكم وذلك في إطار ما كان يعرف بإسم الوحدة الوطنية وأصبحت جزء لا

1 أحمد شكري صبيحي، مرجع سابق، ص 13.

2 احمد مالكي واخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات**. قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2012، ص214.

3 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 205.

يتجزأ من جهاز الحزب[1]، وقد استمر الترخيص لإنشاء الجمعيات بهذا القانون إلى غاية سنة 1988 بمنح ضمانات قانونية وقضائية تحد من تجاوز السلطة وتفتح الباب أمام بناء الهياكل البنيوية.

كما خضع قانون الجمعيات الصادر في 1959 إلى تعديل في 1992 يحدد تصنيف الجمعيات على النحو التالي "جمعيات نسائية، رياضية، علمية وثقافية فنية، خيرية إسعافية، تنموية "، ولم يبدي هذا القانون مانعا من انخراط أي شخص في أي جمعية عامة والالتزام بمبادئ الجمعية وقراراتها.[2] وهذا بعد انقلاب بن علي علي السلطة والذي جاء في ظرفية تميزت باندلاع المواجهات العنيفة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة "النهضة " فتوسع نطاق الجمعيات قصد توظيفها لخدمة الأهداف الاساسية للحزب الحاكم فبلغ عددها أواخر 2009 نحو 9000 جمعية في الوقت الذي لم يتجاوز عددها في 1987 نحو 2000 جمعية غير أن نشاطها ظل محدودا جدا في، في الوقت نفسه الذي كانت فيه الجمعيات والمنظمات الديمقراطية. الممثلة والناشطة، محاصرة من قبل أجهزة السلطة الأمنية والسياسية [3]

وتجدر الاشارة هنا إلى أن أغلب الجمعيات كانت في خدمة النظام، ومهيأة للدفاع عنه

المطلب الثاني علاقة الأحزاب والمجتمع المدني

تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الإستعمارية أي منذ 1920، أين تم تأسيس الحزب الحر الدستوري بقيادة عبد العزيز الثعالبي، والذي رسم لنفسه أهدافا ترمي إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتمدنة[4]

وبعد إستقلال البلاد سنة 1956 وتولي الرئيس بورقيبة الحكم، قام بإصدار دستور 1959 والذي نص في فصله الثامن حريّة الفكر والتعبير والصحافة والنّشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون[5].

1 احمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص 211.

2 محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص ص 93، 94.

3 احمد مالكي واخرون، مرجع سابق، ص 212.

4 بياضي محي الدين، مرجع سابق، ص 89.

5 الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، مؤرخ في 1955/12/29، الرائد الرسمي، عدد57، الصادرة بتاريخ 1959/06/01، ص746.

الأ أن الهامش الديمقراطي التعددي الموروث من الحقبة الإستعمارية أخذ في التقلص بعد الإستقلال وسيطرت الحزب الدستوري الحاكم، حيث عمل الحزب منذ الاستقلال إلى تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة من حيث هي كيان سياسي قانوني[1].

وفرض حضر على الأحزاب، وتم تحجير الحزب الشيوعي التونسي سنة 1963 حيث الحزب المعارض القانوني الوحيد في البلاد، في حين برزت عدة حركات ومنظمات سياسية عملت في إطار السرية وبالنتيجة إحتكار الحزب الدستوري الحياة السياسية في تونس، إلي حدود سنة 1981 بعد أن أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة السماح بتعددية سياسية ولكنها كانت محدودة[2].

وقد تم الاعتراف ببعض الاحزاب التي قبلت اللعبة السياسية وهي الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدي الحياة بعد أن أقر ذلك دستوريا [3]

ومع مجيء الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم شهدت بداية حكمة سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية، ومن أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني "نقابات، جمعيات، أحزاب" سنة 1988، وقانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه، وبهذا أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية والتقدمية واليسارية والتي من أبرزها "التجمع الدستوري الديمقراطي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب النهضة، الحزب الاجتماعي التحرري"[4] ووصل عددها إلي تسعة أحزاب معترف بها قانونيا، الا انه سرعان ما تم الانقلاب عن هذه التعددية السياسية.

---

1 توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1997، ص 801.

2 عبد اللطيف حناشي، **نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجا**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 69، يناير 1989، ص36.

3 سالم لبيض، مرجع سابق، ص 18.

4 سالم لبيض، مرجع نفسه، ص 18.

ومع ذاك فإن علاقة الاحزاب السياسية بالمجتمع المدني تجعلنا نقف على موقفين يعبران عن مكونات المشهد السياسي وهما[1]:

- جناح يرفض فاعلية المجتمع المدني ولا يعترف بتواجده خارج نطاق مساندة المجتمع السياسي و الإمتثال المطلق له تعللا بالشرعية ومقاربته لكيفية استعمالها في مواجهة النزعة الإستقلالية للمجتمع المدني ويعود هذا الموقف إلى سبعينيات القرن الماضي.
- طرف يتعامل مع المدتمع المدني تعاملا زبائنيا وفق شروط التوظيف المتبادل وهذا ما عبرت عنه في نطاق الممارسة وأثبتته بعض الأحزاب اليمينة الليبرالية أو حتي الوسطية منها التي مارست الحكم او شاركت في ممارسته سواء بصفتها أحزابا أو من خلال قياداتها.

وما يمكن استنتاجه من واقع المجتمع المدني التونسي دلالات الرسوخ إلى جانب وجود نقابات عمالية وجمعيات في المجتمع التونسي كبنى اجتماعية ساهمت في تجانس المجتمع، وساعدت في تلاشي وزوال البنى التقليدية، والإسهام في وجود مجتمع مدني إضافة إلى خصائص تتميز بها تونس كرست لوجود لمفهوم المواطنة في الفرد التونسي وتكريس ولائه للدولة. رغم طبيعة النظام الاستبدادية وتضييقه علي نشاط المجتمع المدني.

هو الوحدة المذهبية "المالكية"، وعدم وجود أقليات دينية، والإجماع حول الإسلام السني، كلها عوامل ساهمت في المحافظة على النواة الصلبة لتماسك المجتمع وجعل من المواطنة سبيل لتحقيق الاندماج الاجتماعي[2]. على الرغم من أن النظام البورقيبي حاول أن يطمس الهوية الإسلامية التونسية بمشروعه الحداثي.

1 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 224.

2 أمحمد مالكي، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014، ص 704.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة

المطلب الأول: المجتمع المدني في فترة بورقيبة

ما يميز النخبة السياسية التي حكمت تونس عقب الإستقلال هو خلفيتها الليبرالية الديمقراطية، كونها نخب درست وعاشت في فرنسا وتشبعت بالقيم الغربية وقد عاينت من موقعها التجربة الديمقراطية الفرنسية، بل الكثير منهم مارس نشاطا سياسيا، ولهذا كان من المنطقي أن تعمل هذه النخب علي دمقرطة النظام السياسي بعد تخليها عن الملكية في تونس وإعتمادها علي النظام الجمهوري [1]

فحاولت الدولة تكريس مفهوم المواطنة في المجتمع التونسي، وهو الدور الذي اضطلعت به تلك النخبة عقب الاستقلال، بمهام إنجاز مشروع تحديثي، الذي كانت أهدافه انتهاج سياسة ثقافية خاضعة جوهريا لمؤثرات الفكر السياسي الفرنسي وفسحة المجال لإنشاء تعليم عصري وحديث يرتكز على مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص وتجسيد العلمانية في السياسة التعليمية التي شكلت قوام المشروع التحديثي، ولم تجسد قطيعة معرفية ومنهجية مع حضور التراث العربي الإسلامي في البرامج التعليمية على الرغم أن النخبة السياسية والإدارية كانت تريد توظيفها لخلق نمط من الأفراد قادرين على استيعاب مفاهيم الحضارة المعاصرة وعلى رأسها مفهوم المواطنة والديمقراطية[2].

لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالنظام البورقيبي نظام غير ديمقراطي بالرغم من وجود دستور ومؤسسات النظام الديمقراطي اذ نص الدستور التونسي في عدة فصول منه وأقر مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وأحال الأمر إلى القانون ليرتب تلك الحريات وينظمها تقنيا[3].

الإ أن أجهزة الدولة سيطرت على أغلب الأحزاب وتمكنت من التحكم في قياداتها وإبعاد القيادات التاريخية مثل ما حدث علي سبيل المثال إلى حركة الديمقراطيين الإشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية وذلك عن طريق الإغراد بالمال أو بالمناصب وتقديم بعض العقارات وغيرها وذلك مقابل الدفاع عن النظام وتبرير مواقفه

1 عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص 37.

2 توفيق المديني، مرجع سابق، ص 805.

3 عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص 37.

وتجميل صورته في الخارج، رغم أن تلك الأحزاب إشعاعها السياسي يكاد يكون منعدم ومحدود الانتشار جغرافيا وحجم قاعدتها الشعبية متواضعة الا أنها تمكنت من الاستمرار والحصول علي مقاعد في البرلمان بإرادة جهاز الدولة والحزب[1].

أما عن النقابات العمالية والاتحاد التونسي للشغل خصوصا فتميزت العلاقة مع السلطة بين التحالف والإخضاع والمنافسة على امتداد تلك الفترة فتميزت من بداية 1956 الي السبعنيات، بتحالف بين الحزب الدستوري والنقابة العمالية، حيث تجدر الاشارة إلى أن بورقيبة هو من كان يتولي تعيين واختيار قادة الاتحاد التونسي للشغل والحزب الدستوري، ويبرز التداخل ايضا في التواجد المكثف للاطارات النقابية في صلب الحزب والدولة.

الإ أن أزمة الأجور سنة 1964 اهتزت فيها العلاقة بين الاتحاد والحزب حين طالب الاتحاد برفع الاجور، ورفض الأمين العام للاتحاد الامتثال للاوامر الحزب والذي كان عضوا فيه، وتم اعتقاله مما ساهم في إعطاء تموقعا جديدا يتمثل في مساندة السلطة السياسية مع اللجوء إلى المواجهة كلما كانت مصلحة الشغلين مهددة، وفي ضل هذه الظروف ولدت أبرز حركة معارضة وعرفت بإسم أفاق تونسية من أجل تونس أفضل وتزامن ذلك مع تحجير الحزب الشيوعي التونسي وتصاعد الحركات المساندة للعالم الثالث علي مستوي عالمي. فتحول الاتحاد إلى فضاء للمعارضة السياسية حتي أصبح أهم سلطة معارضة لنظام الحزب الواحد وهنا دخل الاتحاد في الرغبة في تحقيق الاستقلالية والقطيعة مع النظام ولعل إضراب 1978 وتدخل الجيش وإعتقال وزارة الداخلية للاعضاء المكتب التنفيذي والهيئة الادارية والامناء العامون وكل القيادات الوسطي وتمت محاكمتهم على أساس الإخلال بالأمن العام وكانت الأحكام مجحفة بين طرد من العمل والسجن لعشرة سنوات والاعمال الشاقة.

1 أمحمد مالكي واخرون، ص 204.

وفي خضم ذلك نظمت الحكومة مؤتمرا إستثنائيا صوريا نصبت من خلاله قيادة موالية لها لكنها لم تستطع السيطرة عن الوضع ولم تحضي بالاعتراف المحلي أو الدولي، وواصل النقابيون تنظيم حركاتهم بصورة فجائية.[1] وعليه يمكن القول أن منطق الهيمنة والسيطرة عن الاتحاد هو المعمول به في فترة بورقيبة.

أما عن الجمعيات قد عملت الدولة منذ الاستقلال علي تحجيم دورها واستقطابها فجل الجمعيات كانت تابعة للدولة أي الحزب الحاكم لانه لا فرق بين الدولة والحزب ومرتبطة بهياكله أما عن الجمعيات التي كانت تحاول الاستقلال ظلت مهمشة وملاحقة وتتعرض للتضييق بسبب إختلاف مواقفها من سياسية الحزب والدولة

المطلب الثاني: المجتمع المدني في عهد الرئيس بن علي

مع مجيء الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم شهدت بداية حكمة سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية، ومن أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني "نقابات، جمعيات، أحزاب" سنة 1988، لتكريس الديمقراطية والسماح بالتعددية وإطلاق الحريات، بما فيها الحريات السياسية، وحرية الإعلام والصحافة، والسماح بأي نشاط علني مرخص[2].

وإصدار قانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه، وأهم إضافة إتسمت بها تلك التشريعيات عي الإقرار بهوية تونس العربية الإسلامية، وتضمين ذلك قانون الأحزاب شرطا في نشاطها أو انبعاثها[3].

وبهذا أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات المحختلفة.

إلى جانب النقابات والأحزاب تظهر المنظمات غير الرسمية المتمثلة في الجمعيات والتعاونيات والجماعات الضاغطة والرأي العام، وكلها تلعب دور حيوي في عملية التأطير والتنشئة السياسية، كما نجد نصوص دستورية وقانونية تنص على إنشاء الجمعيات من أجل توعية المواطنين وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

1 محي الدين بياضي، المرجع السابق، ص 123.

2 أبو جرة سلطاني، **أنظمة في وحه الإعصار ثورة تونس نموذجا**، الشروق، الجزائر، 2011، ص 27.

3 سالم لبيض، " **المجلة العربية للعلوم السياسية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 27، 2010، ص18.

الا أنه وخلال سنتين فقط من هذه الإجراءات الديمقراطية المعلنة في الخطاب الرسمي لقائد التحول هيمن الحزب الحاكم على كل شيئ، واحتكر كل ما يتحرك في تونس، ونقل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية بما فيها الدين والمساجد والصلوات.... من أطرها الشعبية ومؤسساتها الرسمية إلى الجهاز الأمني[1].

وهذا ما جعل العلاقة بين السلطة ومكونات المجتمع المدني في حالة صدامية بعدما كانت السلطة تنتهج سياسة الإحتواء تجاه المجتمع المدني

فقد استمر المنوال لما عليه العهد البورقيبي فالحزب الحاكم والذي غير اسمه إلى التجمع الدستوي الديمقراطي ضل ممسكا بأجهزة الدولة، أما عن أحزاب المعارضة المعترف بها قانونيا واجهت صنوفا شتي من القمع والملاحقات القضائية التي طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيا وانتشارها جغرافيا [2].

أما عن الأحزاب غير القانونية والتي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة النشاط العلني تبعا للقانون الاساسي الجديد الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس والذي كان الهدف منه هو عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب الدولة في الاعتراف بها ومن بينها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حركة النهضة حزب البعث، حزب العمال الشيوعي..... [3] وان كان هذه الاحزاب تختلف في حجم تواجدها مجتمعيا الا انه ما يظهر أن العلاقة مع الاحزاب كانت صدامية ولا يسمح للاي حزب معارض بأن يشتغل رغم رزنامة القوانين التي تتحدث عن التعددية السياسية وغيرها

أما عن الاتحاد العام التونسي للشغل فتحاشي بن علي الاصطدام مع المركزية النقابية في الوقت نفسه عملت أجهزته من أجل إختراق المنظمة والسيطرة على توجهاتها ومن أبرز ما دل على ذلك هو دعم قيادة

1 المرجع نفسه، ص 28.

2 احمد مالكي، مرجع سابق، 208.

3 المرجع نفسه، ص 209.

الاتحاد لترشيح بن علي للرئاسة في عدة مناسبات والاتفاق معها على الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات وهذا ما اعتبره الكثير من النقابيين تجميدا للنضال النقابي وعرقلة لنجاعته[1].

حيث وجد الاتحاد نفسه في هذه الفترة منخرط ضمن سياسية تعاقدية من خلال مفاوضات دورية مع نقابة الأعراف تؤطرها الحكومة. وكانت من نتائج استراتيجية الدولة نقل الصراع بين الأعراف والنقابة من الميدان السياسي الذي ميز فترة السبعينيات والثمانينيات نحو منطق تشاركي في المفاوضات حيث يصبح الجميع يحترم السياسية الإقتصادية المتبناة[2].

وتوخي الرئيس بن علي سياسية إنتقاء قادة نقابيين قابلين لاختيارات الحكومة السياسية والاقتصادية وهو ما تم في انتخابات الاتحاد في 1989 و1994 و1999 وتم الامر حين ساند المكتب التنفيذي الوطني للنقابة ترشح بن علي في انتخابات 2004 لفترة رئاسية رابعة.

الا انه في انتفاضة الحوض المنجمي بالرديف 2008 والذي يعتبر أهم تحرك نقابي حيث شهدت مواجهات بين السلطة والمجتمع المدني وهي اللحظة التي كان فيها المجتمع المدني يصارع من أجل تحقيق، إستقلاليته من ناحية ويساند الحركة الإحتجاجية ويؤطرها ويدافع عنها من ناحية أخرى[3].

ويمكن هنا الإشارة إلى أن القيادة المركزية للاتحاد مارست دورا قمعيا ضد مناضليها من النقابيين الذين ساهموا في انتفاضة الحوض المنجمي وقد أدان الاتحاد احتجاجات انتفاضة الحوض المنجمي بل ساندت الرئيس في ترشحه في انتخابات 2009.

أما عن الجمعيات فقد خضع قانون الجمعيات 7 نوفمبر 1959 إلى تعديل في 1988 الذي ميز فيه بين الجمعية والحزب السياسي لينفي أي صفة سياسية عن الجمعيات ويخرجها من دائرة المشاركة السياسية

أما التعديل الثاني كان 1992 فقد أقفلت فيه السلطة وضيقت الخناق عن أي هامش لحرية الجمعيات من خلال ما يفرضه هذا القانون في صيغته الجديدة وهوتصنيف الجمعيات على النحو التالي "جمعيات نسائية،

1 المرجع نفسه، ص 213.

2 هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 56.

3 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 207.

رياضية، علمية وثقافية فنية، خيرية إسعافية، تنموية"، ولم يبدي هذا القانون مانعا من انخراط أي شخص في أي جمعية عامة والالتزام بمبادئ الجمعية وقراراتها.[1]

ولعل هذه اللحظة هي التي بدأ فيها المجتمع المدني التونسي يتشكل بصفته الاساس الأخلاقي للدولة وبصفته وحدة عاجزة على معارضة المجتمع السياسي ومن هنا بدأت الدولة تأخذ طابعا شموليا يجعلها تتحكم في كل شيئ وتراقب كل شيئ ولا يفلت منها أي شيئ.[2]

وعليه تحولت مكونات المجتمع المدني التونسي إلى مجرد هيئات محاصرة وتابعة وغير قادرة على أداء دورها بإستقلالية.

1 المرجع نفسه، ص ص 93-94.

2 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 210.

خلاصة واستنتاجات:

عرف التغير السياسي الذي حدث في تونس، بوصول بورقيبة إلى الحكم، في تحديد البناء السوسيولوجي في تسير شؤون الدولة والمجتمع، فتونس إعتمدت على المؤسسات والروابط الاجتماعية الحديثة (النقابات، الأحزاب، الجمعيات) وعملت إلى تفكيك البنى التقليدية(القبلية)، في تسير شؤون المجتمع.

ومن خلال دراستنا لواقع المجتمع المدني في توصلنا إلى مايلي:

- تزخر الساحة السياسية التونسية بوجود العديد من منظمات المجتمع المدني الفاعلة وهي النقابات والجمعيات وكذلك الأحزاب السياسية، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، حركة النهضة والهيئات الحقوقية.....
- تجسيد مفهوم المواطنة في المجتمع التونسي وذلك نتيجة لدور النظام السياسي في القضاء على الولاءات التقليدية (القبيلة والعشيرة)، وغرس مفهوم الولاء للوطن وذلك من خلال المساواة بين مختلف فئات المجتمع في تقديم الخدمات خاصة التعليم رغم تسلطه ودكتاتوريته.
- انتهاج النخبة الحاكمة في تونس عقب الاستقلال على إتباع سياسة تعتمد على الانفتاح على الثقافة الغربية، وتجسيد العلمانية في المجتمع.
- قوة منظمات المجتمع المدني التونسي وتنوع نشاطاتها وإختلاف في وظائفها ساهم في تكاملها وحصانة بعضها لبعض كوجود الاتحاد التونسي للشغل ملاذ لكل السياسين غير المعترف بهم قانونا ووجود الهيئة الوطنية للمحامين ودفاعها عن كل المظلومين وضحايا الاستبداد.....

الفصل الثالث

تأثير المجتمع المدني التونسي على عملية التغيير السياسي بعد 2011

الفصل الثالث: تأثير المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي في تونس بعد 2011

سنتبع في هذا الفصل كرنولوجيا الاحداث وكيف تدخّل المجتمع المدني فيها وذلك من خلال الاحداث التي عقبت الثورة التونسية بداية من اندلاع الثورة إلى انتخابات أعضاء المجلس التأسيس مع التعريف بمبادة الحوار الاولي إلى دراسة المرحلة الانتقالية الثانية وتشكيل حكومة الترويكا والتحالفات التي تشكلت لمعارضتها إلى التوافق على ويثقة الدستور ثم المرحلة الاخيرة وهي مرحلة تدعيم المسار الانتخابي وسنتناول فيها ملف العدالة الانتقالية والانتخابت التشريعية والانتخابات الرئاسية.

الفصل الثالث: ـــــــــــــــــ تأثير المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي في تونس بعد 2011

المبحث الأول: المرحلة الإنتقالية الأولي

ونقصد بهذه المرحلة تلك الفترة الممتدة من اندلاع الثورة إلي انتخابات اعضاء المجلس التأسيسي أكتوبر 2011.

المطلب الأول: بدايات الثورة التونسية

شهدت المنطقة العربية مطلع 2011 حراك اجتماعي بات يعرف بالربيع العربي، وعرف هذا الحراك بالأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس.

وجاءت أسباب التغيير لعدة دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها دور حاسم في تغيير الأوضاع، فتونس عرفت اندلاع انتفاضة شعبية احتجاجا وتضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإحراق جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيرا عن رفضه للإهانة التي تعرض لها من طرف الشرطة. وهو ما لقي تأييدا من طرف آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة واللاعدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، كذلك الممارسات السلطوية للنظام.

إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية هناك عامل مهم ساهم في اندلاع شرارة الانتفاضة، هو النضال السياسي للأحزاب والشخصيات ومنظمات المجتمع المدني خاصة المعروفة بمعارضتها لنظام السياسي والتي كانت تتطلع الي الدور الذي ينبغي أن تظطلع به، وقد كانت هذه الهيئات قليلة العدد، نذكر منها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.....إلخ في مواجهة النظام عبر كل المراحل التي شهدت مواجهات بين السلطة والمجتمع[1].

في حين أن المنظمات الأخري كالاتحاد العام التونسي للشغل كان موقفه محل تجاذب بين القواعد النقابية والهياكل الوسطي والقاعدية التي تسعي للحفاظ على نضالية المؤسسة وإستقلاليتها والقيادة المركزية التي كانت منحازة في أغلبها إلى صفوف النظام الحاكم وتدافع عن خيارات مناضليها وقد استمر هذا الحال الي غاية

1 المولدي قسومي، مجتمع الثورة، ط1، 2015، تونس، ص 207.

10 جانفي 2015 أما الهيئة الوطنية للمحامين هي الأخري فقد كانت شبيهة في مواقفها بالاتحاد، غير أن فاعلية بعض المحامين النشيطين في المجال السياسي والحقوقي المعارض غالبا ما كانت تفرض موقفها عن الهيئة[1].

ومع ذلك فمنظمات المجتمع المدني استطاعت أن تشكل وعي مجتمعي وتضامن بينها رغم اختلاف مكوناتها أثناء الثورة، وهذا ما عجل بسقوط النظام وهروب بن علي.

المطلب الثاني: الفراغ التشريعي وحكومة الغنوشي

مع رحيل الرئيس زين العابدين بن علي، وتولي فؤاد المبزع رئيس البرلمان منصب رئيس الجمهورية، كلف محمد الغنوشي الوزير الأول بمهمة تشكيل حكومة جديدة، تضم أحزاب المعارضة، وقد تشكلت حكومة دعيت بأنها " حكومة وحدة وطنية" برئاسة محمد الغنوشي وضمت ممثلين لثلاثة أحزاب معارضة هي: الحزب الديمقراطي التقدمي، حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد كما ضمت وجوه نقابية قريبة من الإتحاد التونسي للشغل تمثلت مهمتها في الإعداد خلال الستة الأشهر الموالية لانتخابات رئاسية مبكرة

الأ أن تركيبة هذه الحكومة أثارت غضبا شعبيا بسبب احتوائها علي وزراء من رموز نظام بن علي، وهذا ما دفع مكونات المجتمع المدني إلى تنظيم احتجاجات واعتصامات في ساحة القصبة وتحت نوافذ مكتب رئيس الوزراء محمد الغنوشي لممارسة الضغط على الحكومة لإحداث تعديل يأتي لمصلحتها وتحت ضغط قواعده غير الإتحاد موقفه وانسحب من تشكيل الحكومة ودعم الضغط الشعبي وأدي هذا الحراك المجتمعي إلي تحوير حكومي ترتب عنه رحيل وجوه التجمع التي كانت بيدها وزارات سيادية.[2]

وهنا يظهر دور المجتمع المدني وخاصة النقابة في توجيه الرأي العام وقيادة الحركة الشعبية ضد السلطة للمطالبة بتطبيق أهداف الثورة، ويعتبر الاتحاد العام للشغل التونسي أهم نقابة مؤثرة في المجتمع

1 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 207.

2 هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 112.

التونسي، فهي من أقوى المنظمات النقابية في البلاد، إذ يصل عدد المنتسبين إليها 750 ألف[1] منخرط يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية، الخاصة والعامة، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وموظفين وأطباء ورجال التعليم... بالإضافة إلى المتقاعدين، وتنتشر هياكل الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد في القرى والمدن الصغرى والكبرى [2].

وهذا ما مكنه من قيادة المظاهرات والقيام بعملية التعبئة وتنوير الرأي العام وتوجيهه نحو تحقيق أهداف الثورة، وهذا الدور للاتحاد كان حتى في ظل النظام الأحادي في عهد بورقيبة وبن علي، وليس فقط المطالبة بحقوق العمال، بل رفع مطالب سياسية ذات علاقة بالحريات إلى درجة الدعوة إلى إضراب عام في 21 يناير 1978[3].

وقد شارك الاتحاد العام للشغل التونسي بعد الثورة في تشكيل حكومة "وحدة وطنية" مشكلة من رموز النظام السابق التي ضمنت 14 وزيرا من الحزب الدستوري الحاكم في عهد بن علي، وهذا ما جعله عرضة لهجمات عنيفة من طرف أحزاب المعارضة المشاركة في حكومة الغنوشي بعد أن غير موقفه وانسحب من تشكيل الحكومة.

وساهم موقف الاتحاد العام التونسي للشغل الرافض لمشاركة واسعة لعناصر من النظام القديم في الحكومة اللتيني شكلهما الغنوشي.

المطلب الثالث: مبادرة الحوار الاولي

بادرا كلا من الاتحاد التونسي للشغل وعمادة المحامين، يوم 25 جانفي 2011 وهما فاعلين من فواعل المجتمع المدني التونسي علي اثر هذه الأحداث، والتي اتسمت بصراع بين إرادتين، أرادة التحرك وبسرعة من

1 أنظر موقع www.ugtt.org.tu.

2 أحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، (الدوحة: المركز العربي ودراسة السياسات، 2012)، ص 213.

3 عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، (الدوحة: المركز العربي ودراسة السياسات، 2012)، ص 72.

أجل تكريس أهداف الثورة، وإرادة احتواء الثورة والالتفاف عليها بدعوة كافة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلي إجتماع بمقر الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي[1] وتضمنت الاتي:

1- تتوجه إلى رئيس الجمهورية المؤقت بطلب حل الحكومة والأذن بإعادة تشكيلها علي قاعدة ما أجمعت عليه الحركة الشعبية وبالتشاور مع الأحزاب السياسية وكافة مكونات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية والجهوية

2 -تدعوا لمواصلة مثل هذا اللقاء بشكل منتظم وتوسيعه.

3- تسجيل دعمها لمبادرة تشكيل مجلس وطني للوفاق والإنقاذ يضم الأحزاب السياسية والمنظمات الفاعلة.

وبعد إسقاط الحكومة الأولي والثانية وذلك بسبب اصرارها علي عدم القطيعة مع الماضي ووضع العراقيل في اتجاه تحقيق مطالب الثورة تم اتفاق منظمات المجتمع المدني على بعث لجنة لحماية الثورة كهيكل موازي للحكومة.

وبتنصيب الباجي قائد السبسي وزيرا أول في 2011/02/27 حيث كان للاتحاد التأثير في تعيينه، مما أصبح يشكل دليلا إضافيا على محورية دوره في المشهد السياسي، وأصبح الاتحاد يؤدي دورا سياسيا غير مرتبط بدوره الاجتماعي فقط[2] بل تجاوزه إلى درجة تأدية أدوار سياسية.

ونتيجة لضغوطات الشارع وتحت قيادة الاتحاد العام للشغل ومكونات المجتمع المدني دفعت إلى تشكيل "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي"، وتتشكل هذه الهيئة من طيف واسع من مكونات المجتمع المدني التونسي، وكانت مؤلفة من 155 شخصا، ما يجعلها نوعا من البرلمان يمثل 12 حزبا سياسيا من مختلف التوجهات علي أن يمثل كل حزب بثلاث أفراد بينما يمثل الإتحاد التونسي للشغل وعمادة المحامين بأربعة أعضاء، إضافة إلي "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" و"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" وشخصيات وطنية معروفة بدورها المعارض للحكم السابق.[3]

---

1 محمد الهادي الأخزوري، **الحوار الوطني25جانفي2011-20نوفمبر 2014 مسار فتتوج، الاتحاد العام التونسي للشغل**، ط1، 2016، ص 11.

2 أحمد مالكي، مرجع سابق، ص ص 292-293.

3 توفيق المديني، **الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 344.

وانطلاقا من الصلاحيات الممنوحة لها، أصدرت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي" خلال الأشهر الثمانية من عملها عددا من المشاريع والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة، كان من أبرزها المرسوم 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 والذي نشأت بمقتضاه "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات"[1] التي بدورها مكلفة بتنظيم والتسيير الحسن للانتخابات وذلك بطريقة حرة ونزيهة وشفافة.

كما أقرت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي" القانون الانتخابي الجديد، وهو أحد القوانين الأكثر ديمقراطية في العالم، فيه لجنة انتخابية مستقلة، وثنائية متوازنة بين الرجال والنساء، واقتراع نسبي تام... فقد تضمن القانون الانتخابي الجديد بند يشترط تقاسم القوائم المرشحة للانتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011 بالتساوي بين الرجال والنساء.[2]

إن تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وتأسيس اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات مهدت لدخول تونس المرحلة الانتقالية الثانية بعد المسار الثوري وهي مرحلة اثبات الوجود في الاطار الرسمي بدل الاطار غير الرسمي لها واتخاذ أول خطوة بإنشاء مجلس تأسيسي.

1 المرجع نفسه، ص 145.

2 المرجع نفسه، ص 345.

المبحث الثاني: المرحلة الأنتقالية الثانية: ونقصد بها تلك الاحداث التي بدأت من أكتوبر 2011 إلي نوفمبر 2014

المطلب الأول: انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي

إن الأزمة التي هزت تونس وإرهاصاتها على حياة التونسيين جعلتهم يبحثون عن سبل ملائمة تسمح لهم بالخروج من حالة كانت ستؤزم الأوضاع أكثر وتنحرف الثورة عن المبادئ التي قامت عليها، لكن الوعي الكبير لدى الشعب ومنظمات المجتمع المدني ورؤيته الجيدة وقراءاته للأوضاع، أدت إلى إعادة ترتيب الأمور واجتناب مصير كان سيجعل عملية التغيير أكثر تعقيدا.

فتمت أول خطوة في عملية التغيير السياسي بتأسيس هيئة المجلس التأسيسي تحت فكرة مجلس حماية الثورة، وتتكون من مجموع الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني المختلفة، وتتكون الهيئة من 217 نائب ممثل للشعب، وجرت الانتخابات بطريقة ديمقراطية يوم 23 أكتوبر 2011.[1]

لكن بإنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي خطت تونس خطوة إلى الأمام باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام الجديد، إذ قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته[2]،

وتكمن مهمة المجلس التأسيسي الأولى في صياغة الدستور بما يستجيب لتطلعات كل التونسيين ويحفظ حقوقهم ويصون حرياتهم وكرامتهم.[3]

أفرزت الانتخابات التي انتظمت في 23 أكتوبر 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله وإن اختلفت التفاصيل والأوزان، فقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي بزعامة راشد الغنوشي، بأغلبية نسبية

---

1 "انتخابات المجلس التأسيسي " انتخابات التأسيسي بتونس: انتقال سلس نحو شرعية جديدة"، http://www.aljazeera.net "

2 توفيق المديني، مرجع سابق، ص 346.

3 قليعي زينب، **التحول الديمقراطي وتداعياته على السلطة الاقتصادية لتونس**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات إقليمية، الجزائر، 2012 – 2013)، ص 110.

حازت بموجبها على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ عدد مقاعده 127 مقعدا، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي بـ 30 مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بـ 21 مقعدا، ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة برئاسة الحامدي الهاشمي بـ 26 مقعدا، حزب العمال الشيوعي بـ 3 مقاعد وحركة التجديد والحزب الاشتراكي بـ 5 مقاعد، الحزب التقدمي الديمقراطي 17 مقعدا[1].

وعكست نتائج انتخابات المجلس التأسيسي محاولة الفئات الفقيرة والمتوسطة أن تستعيد الثورة بعد أن أدعي أنها صودرت من قبل بقايا النظام السابق، فالثورة التونسية كانت في جوهرها ثورة الفئات والجهات الفقيرة التي عانت من الخلل التنموي البنيوي. وقد عبرت هذه الفئات في الانتخابات عن موقف واضح يرفض كل ما يمت بصلة بالنظام القديم، ويدل فوز النهضة على تحولات بنيوية كرستها الثورة في المجتمع التونسي حول مفاهيم الهوية والانتماء.

التصويت لحركة النهضة تجاوز الاقتراب أو الابتعاد الإيديولوجي من الأوساط الشعبية، التي همشت في عهد بن علي ليصل إلى رأي عام في أوساطها يربط بين التوجهات العلمانية المتطرفة للنظام السابق والاستبداد الإلغائي، ومن ثم فإن المعطى الأهم الذي حفز التصويت لحركة النهضة، لا يتأتى فقط من قناعة مفادها أن النقيض الشامل للنظام السابق، وهي التي يعول عليها أكثر من غيرها لإنتاج هذه القطيعة مع النظام السابق ونخبه، إضافة إلى أنها امتلكت الأجوبة عن أسئلة الهوية التي شكلت أحد أبرز الاختلافات البنيوية خلال العهد السابق.

كما قدمت النهضة برنامجا سياسيا واضح المعالم يحدد شكل الدولة ومبادئه وإنتاج خطاب سياسي منفتحا على الأحزاب العلمانية، يحافظ على المكتسبات الوطنية الفعلية للمجتمع والدولة التونسية، [2] وعمل

---

1 عبد الدين المولى، "**أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**"، متحصل عليه من http:// studées alazeera.net متصفح في 2016/05/03.

2 قليعي زينب، مرجع سابق، ص ص108 – 109.

الغنوشي زعيم حركة النهضة على أن يجسد الوسطية وتجلى ذلك في تصريحاته بالقول "دخلت تونس ليس كالخميني، لكن كأردوغان".

المطلب الثاني: حكومة الترويـكا

نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011، وتتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات، وشكل هذا التحالف الجامع بين الإسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 138 مقعدا في المجلس التأسيسي، فاز بثقة 159 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 38 عضوا وتحفظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس 217[1].

وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات الإيديولوجية للأحزاب الثلاثة، فقد تمكنت من تشكيل حكومة ائتلاف أحدثت قطيعة مع مرحلة الحزب الواحد في النظام السابق.

ولكن رغم تشكيل حكومة الائتلاف والقيام بخطوة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، إلا أن أداء الحكومة عرف تراجعا، وعدم الإستجابة لمطالب الشعب التي رفعت في الثورة، ففشلت الترويكا في تحقيق الإصلاحات والوعود الانتخابية في الشغل والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، [2] خاصة بعد عملية اغتيال المعارض محمد البراهيمي النائب في المجلس التأسيسي.

1 أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس (الدرب الطويل نحو التوافق)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، 2014، ص2.
2 المرجع نفسه، ص 3-5.

نتيجة لهذا أدى إلى ظهور تيارات سياسية معارضة للترويكا وعلى رأسها الجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية القومية، جبهة الإنقاذ الوطني، وانحياز الاتحاد العام للشغل التونسي إلى الحراك الحزبي المعارض لسياسة الترويكا.

وقد تشكل تحالف سياسي موسع معارض لترويكا تمثل " **الإتحاد من أجل تونس** " وقد ضم هذا التحالف كلا من الجبهة الليبرالية بقيادة الحزب الجمهوري وحزب آفاق تونس، وحزب نداء تونس الذي يقوده باجي قايد السبسي، استطاع أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في استقطاب البورقيبين ورجال الاعمال وكانت له القدرة في تعبئة المواطنين للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، حرية المرأة، وحرية الإعلام...) كما كان في صدارة القوى السياسة الداعية إلى استقالة الترويكا.

كذلك **الجبهة اليسارية القومية** المتشكلة من عدد من الأحزاب اليسارية القومية الراديكالية... ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وقد تبنت توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما، وحركة النهضة خصوصا أنها خانت الانتفاضة وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النظام القديم، كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية خصوصا ما تعلق بتفشي البطالة وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت هذه الجبهة في تنظيم عدد من الإعتصامات والإضرابات لممارسة الضغط على حكومة الترويكا[1].

1 المرجع نفسه، ص 5-6.

كما نجحت كذلك **جبهة الإنقاذ الوطني** في حشد الشارع طوال صيف 2013 في إطار ما يسمى "اعتصام الرحيل" الذي يضم آلاف المحتجين المؤيدين للنواب الستين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي المحتجين على مقتل محمد البراهيمي، ومطالبة الحكومة الائتلافية باستقالة فورية.[1]

وبذلك تبين أن المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011، وتشكيل حكومة الترويكا شهد عدة متغيرات أهمها:

- انتقال الأحزاب من التشتت إلى الانضمام ضمن أقطاب سياسية بارزة.
- حيادية المؤسسة العسكرية في خضم تلك الإحداث مما طمن الجميع من استبعاد فرضية الانقلاب العسكري التي تتميز بها الدول العربية.
- تراجع شعبية الترويكا بسبب بطء الإصلاحات ومكافحة الفساد وفشل في مواجهة التهديدات الإرهابية.
- تجاوز الأحزاب السياسية معطى تباين خلفياتها المرجعية والإيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- انتقال الأحزاب المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيس إلى الخارج في تنظيم احتجاجات ومظاهرات وهذه يعد خطر على عملية التغيير لانه تم استبدال المعارضة الديمقراطية داخل البرلمان بمعارضة أخري وهي الضغط بالشارع في مرحلة انتقالية .
- انحياز الاتحاد العام للشغل التونسي إلى الحراك الحزبي والاجتماعي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنى مبدأ الحوار في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]. وهنا الاتحاد لم يخفي توجهه الاديلوجي اليساري

---

1 الرجع نفسه، ص 6.

2 أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 7.

- الاستقطاب الحاد في المجتمع السياسي التونسي بين معارض لترويكا ومؤيد لها كاد أن يعصف بالتجربة ويعيدها لحالة الصفر وهنا انتقلنا من حالة التنافس على البرامج إلى حالة الاستقطاب الحاد الاديلوجي.

ونتيجة لضغوطات قوى المعارضة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية والدعم من طرف الاتحاد العام للشغل، دفعت بحكومة الترويكا إلى الجلوس في طاولة الحوار مع مختلف الأطياف السياسية الممثلة في المجلس التأسيسي تحت إشراف الاتحاد العام للشغل التونسي، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والجمعية التونسية لحقوق الإنسان، وجمعية المحامين. في إطار خطة عمل مقترحة من طرف المشرفين للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد [1]، فكانت نتيجة هذا الحوار استقالة طوعية لحكومة الترويكا، كما اتفقت الأحزاب السياسية التي شاركت في الحوار على تشكيل حكومة تكنوقراطية لتسيير ما تبقى من مرحلة الانتقال الديمقراطي، وتكليف المهمة لوزير الصناعة مهدي جمعة بتشكيل هذه الحكومة وتحضير الجو الملائم للانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى في إطار دستور جديد.[2]

المطلب الثالث: وثيقة الدستور التوافقي

يعتبر الدستور مقوما أساسيا من مقومات الدولة الحديثة، لأنه يحدد فلسفة حكمها وطبيعة نظامها، وينظم علاقات سلطاتها، ويضمن حقوق وحريات أفرادها.

اختارت تونس الطريق الثورية من أجل الدعوة إلى صياغة دستور ديمقراطي جديد، ويقوم بصياغته مجلس تأسيسي منتخب يكون أفراده نوابا للشعب، معبرين عن طموحاته وآماله في ما سيأتي به المستقبل عن تنظيم يوافق رغبات التونسيين الآنية واستشرافاتهم المستقبلية، وأنتجت هذه الدعوة انتخاب لمجلس تأسيسي كان المطلب البارز في "اعتصام القصبة 2" الذي شكل منعرجا حاسما في سياق تحقيق أهداف الثورة التونسية، وينم في جوهره على مدى تأصل الوعي والمدنية في الشعب التونسي، وتكفل المجلس التأسيسي المنتخب في 23 أكتوبر 2011 بصياغة الدستور الديمقراطي الجديد، هو ما نص عليه الفصل الثاني من القانون التأسيسي عدد

1 أنظر ملحق رقم 1.

2 مركز الجزيرة للدراسات ".http:// Studies.aljazeera.net" متحصل عليه في 2016/05/08.

6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 كانون الأول ديسمبر 2011 والمتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات، من أن المجلس الوطني التأسيسي يتولى بصفة أصلية وضع دستور للجمهورية التونسية[1].

وقد رفض المجتمع المدني التونسي أربع نسخ من الدستور أرادت الاغلبية البرلمانية أن تمرره (جويلية 2012، ديسنبر 2012، أفريل 2013، جوان 2013) لهذا قد كان للمجتمع المدني الدور الفاعل في صياغة الوثيقة الدستورية وفي خضم هذا الرفض تم تشكيل تأسست لجنتا توافق داخل البرلمان مع هياكل الحوار الوطني عملتا بالتنسيق إلى النسخة النهائية [2]

وتمت المصادقة على الدستور التوافقي في تونس في المجلس التأسيسي يوم 26 جانفي 2014 وذلك بعد ثلاثة سنوات من اندلاع الثورة. وكان من المقرر أن ينتهي المجلس من وضع مسودة الدستور خلال عام بعد انتخابات 2011 لكنه تأخر بسبب الخلافات السياسية، وصوت 200 نائب بالموافقة على الدستور الثاني في تاريخ البلاد من أعضاء المجلس البالغ عددهم 217 عضو.

وقد صرح رئيس المجلس مصطفى بن جعفر في كلمة: "هذا الدستور يبني دولة مدنية ديمقراطية ويحقق حلم التونسيين وعدة أجيال"، وأضاف: "هذا الدستور هو نجاح للثورة وللنمط المجتمعي التونسي".

وقد شكلت المحاور الأربعة الأتية الجدل السياسي في النقاش [3]

هوية الدولة التونسية بين مطالب لتنصيص الشريعة الاسلامية وإعتبارها مصدر للتشريع وبين من دعاء إلى الأكتفاء بالفصل الاول لدستور 1959 والقائل أن" تونس دولة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها "

طبيعة النظام السياسي بين دعاة النظام البرلماني (النهضة) ودعاة النظام الرئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري) ودعاة حكم مختلط (المؤتمرمن أجل الجمهورية)

---

1 توفيق المديني، مرجع سابق، ص 476 – 477.

2 حمادي الرديسي، "**تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة** "دورية سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص 9.

3 نور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 11-12.

حقوق المرأة تعلق الصراع بين دعاة المساواة المطلق وبين دعاة التكامل بين الطرفين ولكل خصوصيته

وقانون تحصين الثورة والمراد به قانون العزل السياسي وينص على استبعاد قيادات التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، وكان التجاذب بين من أراد أن يضمه للدستور (عدد من نواب حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاء) بينما غيرهم من الأحزاب الأخري إعتبرته تضييق على الحريات

وتنازل الإسلاميون الذين يسيطرون على أغلب مقاعد المجلس التأسيسي في تونس عن اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع وتضمن البند السادس على حرية الضمير والمعتقد وأن الدولة تسعى للتصدي لدعوات التكفير وحماية المقدسات، وهذا البند توافقي بين الإسلاميين والمعارضة.

وأهم ما ميز الدستور التوافقي التونسي هو التوافق على القضايا الاجماعية التي تبنى عليها الدول، التي يشترك فيها جميع التونسيين مثل مسألة الهوية والدين واللغة وطبيعة النظام السياسي، ونص الدستور التونسي على هذا التوافق والتأكيد على عدم تعديلها.

ومن أهم ما جاء في الدستور:[1]

الفصل الأول: " تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

الفصل الثاني: "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة وإرادة الشعب، وعلوية القانون" مع التأكيد على عدم تعديل هذه الفصول.

الفصل السادس: الدولة راعية للدين كافلة لحرية المعتقد والضميروممارسة الشعائر الدينية ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي الزم الدولة بنشر قيم التسامح والأعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض والكراهية والعنف وبالتصدي لها "

و بالتوافق على صياغة دستور توافقي تكون تونس قد خطت خطوة نحو الأمام في عملية الانتقال الديمقراطي.

1 الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، مؤرخ في 2014/02/31، الرائد الرسمي، عدد10، الصادرة بتاريخ 2014/02/04، ص316.

المبحث الثالث: مرحلة تدعيم الانتقال الديمقراطي ونقصد بها مرحلة انتخاب المؤسسات السياسية من أعضاء الهيئة التشريعية إلى الانتخابات الرئاسية وهي من بداية أكتوبر 1410.

المطلب الاول الانتخابات التشريعية:

تعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في تونس يوم 26 تشرين الأول أكتوبر 2014 بمنزلة انتخاب ثان جرى في شروط وأوضاع أقرت معظم الهيئات المراقبة بحيادها ونزاهتها، بعد تجربة انتخابات 2011 التي أدت إلى تشكيل المجلس التأسيسي الذي كان من وراء الإعلان عن الدستور.

وقد ترشحت لهذا الاستحقاق 1327 قائمة تمثل 121 حزبا وائتلافا، يتوزع أعضائها على 33 دائرة انتخابية (27 داخل تونس و6 خارجها). وخلافا لانتخابات 2011 التي أفرزت أحزابا صادرة عن سياق الثورة التونسية وما اتسمت به من قطيعة مع النظام السابق، جاءت انتخابات 2014 في سياق متسم بروح المصالحة الوطنية وبعدم إقرار قانون العزل السياسي، ما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي الذي أصبح يقوم على كتلتين أساسيتين، إحداهما محافظة تمثلها حركة النهضة، والأخرى أسست عام 2012 لتحقيق التوازن مع تلك الكتلة وهي حزب نداء تونس. ومن خلال هذا تحصل حزب نداء تونس على 85 مقعدا مقابل 69 مقعدا لحركة النهضة التي كانت قد تحصلت على 89 مقعدا في انتخابات 2011.و بإتمام الانتخابات التشريعية بنجاح، لم تنتصر الأحزاب ولا القائمات بقدر ما انتصرت الديمقراطية في تجربتها الوليدة[1].وقد كتن للمجتمع المدني الدور الكبير في الرقابة على الانتخابات من خلال منظماته المجتمعية

1 عبد الحفيظ بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014**، الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص1- 9.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية

تعد الانتخابات الرئاسية في تونس 23 نوفمبر 2014 من أهم مظاهر التغيير السياسي في تونس، حيث أفرزت نتائج هذه الانتخابات عن فوز مرشح نداء تونس الباجي قايد السبسي بنسبة 55% من أصوات الناخبين فيما تحصل منافسه المنصف المرزوقي على 44 % من الأصوات[1].

وجرت الانتخابات تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة لتنظيم الانتخابات برئاسة شفيق صرصار، وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي.[2]

و بإعلان فوز الباجي قايد السبسي رئيسا للبلاد تكون تونس قد خطت مرحلة الانتقال الديمقراطي بنجاح، وذلك بموافقة جميع الأطراف والقوى السياسية بنتائج الانتخابات واعتبار نتائج الانتخابات الرئاسية تتويجا لمسار سلس لعملية الانتقال الديمقراطي والتوجه نحو الدخول في مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

المطلب الثالث:موقف المجتمع المدني من ملف العدالة الانتقاليـة

خلال عملية بناء الديمقراطية، لابد من توازيها مع عملية تاريخية تتمثل في ما يسمى بـ "العدالة الاجتماعية" التي تتيح للدولة إعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.[3]

عرف مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية بتونس بأنها "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسئولين عنها، وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي منظومة حقوق الإنسان".

1 " الانتخابات التونسية محطة تاريخية " في / http:// www.dohainstitute.org متحصل عليه في 2016/05/07.

2 "الانتخابات الرئاسية التونسية" http:// ar.wikipedia.org/wiki/2014 متحصل عليه في 2016/05/07.

3 رضوان زيادة، **"كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية الدولة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"**، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30، 2011، ص 162.

وتعد تونس من أكثر الدول العربية تقدما بصفة عامة في إجراءات العدالة الانتقالية، فقد أسندت ملف حقوق الإنسان إلى وزارة مختصة هي "وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية". وتضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة موضوع "العدالة الانتقالية" كإحدى الأولويات الأربعة في عملها، كما أنشأت آلية خاصة لتعويض الضحايا وتأهيلهم، وهي "صندوق شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد".

ووفقا للمرسوم رقم 97 لسنة 2011 تم تشكيل لجنة شهداء الثورة ومصابيها، تضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني، ورئاسة الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي، وتم إنشاء لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الاجتماعية[1].

ولتطبيق العدالة الانتقالية يتطلب وقتا طويلا وتضافر جهود كل أطراف المجتمع المدني، لذلك تشكل ائتلاف العدالة الانتقالية الذي يضم العديد من الجمعيات والنقابات، ومن ذلك الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين، وجمعية القضاة، والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومجموعة 25 محامي من أجل التشاور والسعي إلى إرساء الآليات الأساسية للعدالة الانتقالية[2].

المطلب الثالث: الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني في المسار الثوري

قد تميز دور المجتمع المدني في مسار الثورة والدفاع عن أهدافها ومبادئها بالخاصيات التالية [3]:

الخاصية الحقوقية التي ارتبطت بالدور الذي لعبته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حيث مثلت فاعلا أساسيا في نشر المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والدفاع عنها واعتمادها في مواجهة نظام الاستبداد. كما كان لهذه الخاصية بعدا قانونيا ارتبط بالدور الذي لعبته الهيئة الوطنية للمحامين التي جندت العديد من المهنيين في هذا القطاع لمساندة كل أشكال الإحتجاج والدفاع عن المناضلين والنشطاء الذين كانوا يتعرضون للمحاكمات والمضايقات من طرف نظام الإستبداد.

---

1 توفيق المديني، **الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**، مرجع سابق، ص 371.

2 المرجع نفسه، ص 385.

3 المولدي قسومي، مرجع سابق، صص 211، 212 .

الخاصية التناصفية التي برزت من خلال دور المرأة التونسية إلى جانب الرجل في الإحتجاجات السلمية والمدنية على قاعدة الدفاع عن الحريات والحقوق التي تتطلع المرأة التونسية إلى تحقيقها وقد برزت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بهذا الدور كفاعل جماعي في صلب المجتمع المدني

الخاصية الإجتماعية والمطلبية التي ميزت أغلب الأدور التي قام بها المجتمع المدني على إعتبار أن السمة البارزة في تاريخ الإحتجاجات على السلطة المركزية في تونس هو طابعها الإجتماعي والذي حمل الطابع السياسي في الثوة التونسية وقد تحمل الإتحاد العام التونسي للشغل هذا الدور.

ورغم تداخل كل الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني ورغم تكاملها عى مستوى المضامين وكذلك على مستوي العمل الميداني على الرغم من اختلاف مرجعياتها ومنطلقاتها.

لذلك نجد أن المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تتميز بنوع من الشمولية هو الإتحاد العام التونسي للشغل، إلى درجة أنه كان يلعب دور الغطاء الذي تحتمي به القوى السياسيسة والمحاصرة والممنوعة من

العمل السياسي من طرف السلطة ولذلك فإن أغلب مكوناته وهياكله النقابية لها مرجعياتها السياسية التي تحدد رهاناتها وتوجه تحركاتها

ومن هذا المنطلق كان الدور البارز الذي قام به الإتحاد في كل المواجهات مع السلطة سواء منها المواجهات السلمية التفاوضية ومسار الحوار الوطني أو المواجهات الإحتجاجية.

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

ان التغيير السياسي لا يقوم دون مضمون اجتماعي وثقافي، فلابد أن تعكس خصوصية كل مجتمع، حيث تربطها علاقة تفاعلية باتجاهات القوى السياسية والاجتماعية والظروف البنيوية، ومادامت قائمة على غايات ومثل انسانية سامية كالحرية والعدالة والمساواة، لا يختلف عليها شرع ولا عرف ولا قانون وضعي، فانها تقبل المقاربة الى الثوابت والقيم الراسخة لأي مجتمع، وذلك دون المساس بمقوماتها وقواعدها الأساسية.

ويحيل التغيير السياسي الى عملية ارادية منظمة غير تلقائية وتدريجية تبدا بالمطالب وتنتهي الى تغيير النظام السياسي، حتي تحدث تغييرا جذريا للنظام السياسي، يتعدى الى النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والادارية.

وتتمثل عملية التغيير السياسي ظاهرة اجتماعية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل، كالمجتمع المدني الذي يعتبر مفهوم محوري في توجية مسار التغيير السياسي، وهذا ما تبين في دراستنا هذه.

فعملية التغيير السياسي غير ممكنة من دون اجراء مصالحة بين الدولة والأغلبية في المجتمع، ولكن الأغلبية الديمقراطية التي نقصد بها ليست الأغلبية الطائفية أو الجهوية أو الاثنية بل هي اغلبية المواطنين الافراد المعبر عنها بمجموعة أسس وخطوات وهي فعاليات المجتمع المدني التونسي.

أن من اهم العناصر التي أتفق فيها المجتمع المدني التونسي والذي قاد الحوار الوطني مع الاحزاب السياسية هي دستور توافقي وانشاء مجلس تأسيسي وحكومة توافقية، واحترام مبدأ التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة ومن خلال هذه الخطوات يمكن الدخول الى مرحلة التغيير السياسي.

عرفت تونس اختلاف في المجتمع المدني، رغم الممارسات السلطوية والاقصائية وتطبيق ديمقراطية الواجهة في عهد نظام بورقيبة وبن علي، إلا ان النظام السياسي التونسي عمل الى القضاء على الولاءات القبلية والعشائرية في المجتمع التونسي وتجسيد المساواة في تقديم الخدمات خاصة وحدة التعليم، كما سمح النظام السياسي بتأسيس نقابات وأحزاب سياسية ومختلف منظمات المجتمع المدني وغرس مفهوم المواطنة في أفراد المجتمع التونسي.

لقد كان التغيير السياسي في تونس بدافع رغبة الشعب التونسي في تغير الاوضاع والحد من الممارسات السلطوية واللاعدالة الاجتماعية التي كرسها نظام بن علي في تونس، ورغبة الشعب في تجسيد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

والملاحظ في حالة تونس ان عملية التغيير عقب ثورة يناير 2011 كانت بطريقة سلسة من خلال تاسيس مجلس تاسيسي ودستور توافقي وانتخابات برلمانية ورئاسية حرة وشفافة ونزيهة، وتوجه تونس نحو عملية الترسيخ الديمقراطي،

فيمكن القول ان تاثير المجتمع المدني في تونس كان ايجابي في مراحل التغيير السياسي، فووجود مجتمع مدني من جمعيات ونقابات واحزاب كان عامل مهم في الانتقال السلس نحو التغيير وذلك من خلال توجيه مسار الانتقال والدفع به الى الامام.

الخـــــــاتمة:

خلاصة واستنتاجات:

عاشت تونس مطلع 2011 حراك اجتماعي أدى إلى سقوط نظام الحكم نتيجة لسلوك هذا النظام اتجاه شعبه من ممارسة التسلط ومنع الحريات المدنية والسياسية واحتكار السلطة

ومع سقوط النظام سعت النخب والأطياف السياسية الموجودة في البلد، الدخول في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال القيام بمجموعة من الخطوات لتجاوز المرحلة الانتقالية، إلا أن مسار الانتقال الديمقراطي عرف في تونس مسار سلس، وذلك نظرا لدور مكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في توجيه مسار الانتقال إلى الأمام والتوجه إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي،

ومن خلال دراستنا لدور المجتمع المدني في مراحل التغيير السياسي في تونس نستنتج مايلي :

– بروز دور محوري الاتحاد العام للشغل التونسي في التغيير السياسي، حيث قام بدور فعال في تعبئة الشعب وقيادة المظاهرات للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة.

– ضغط الشارع التونسي أقوي من مؤسسات المجتمع المدني الأ أنه لا يوجد من يعبر عن صوته

– ساهم المجتمع المدني في الفعل الثوري بما يحتويه من مكونات مختلفة من حيث المرجعيات الفكرية والاديلوجية المختلفة والتي إكتفت بعلاقة المساندة من أجل إسقاط النظام ثم تحولت في مرحلة ثانية إلى هيئات متعارضة ومتنازعة في حقل الصراع من أجل الهيمنة الاديلوجية قصد الوصول للسلطة

– مرونة الاتحاد العام التونسي للشغل وسرعة الاستجابة لمطالب مناضليه

– الدور الذي لعبه الاتحاد العام التونسي للشغل المتغير والمثير للجدل فتارة يحسب على الثورة المضادة وطورا اخر بالشريك للسلطة في القرار وتارة أخري بالراعي الرسمي للحوار والدور المشرف

– الازدواجية بين العمل النقابي والدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل

– قوة المجتمع المدني التونسي واستجابة حكومة الترويكا على إستبدال الشرعية الانتخابية وشرعية الصندوق التي أفرزتها إرادة الشعب وتغييرها بالشرعية التوافقية

– ظهور تيارات حزبية معارضة لحكومة الترويكا كان لها دور أساسي في استقالة حكومة الترويكا، من خلال تنظيم اعتصامات ومظاهرات تطالب برحيل حكومة الائتلاف.

– انحياز الاتحاد العام للشغل الى الحراك الحزبي المعارض لحكومة الترويكا وهنا انتقل من كونه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الي دور الاحزاب السياسية .

– توافق جميع الاحزاب السياسية بمختلف توجهاتها السياسية والإيديولوجية ومختلف مكونات المجتمع المدني على دستور توافقي يعبر عن مصالح جميع الأطراف.

– يخوض المجتمع المدني التونسي جملة من التحديات والرهانات المزدوجة تجمع بين إمكانية القيام بدور سياسي ووطني تجاه المجتمع من أجل الانتقال الديمقراطي وانجح عملية التغيير السياسي، وبين ضرورة المحافظة على إستقلاليته من هيمنة المجتمع السياسي والذي بدوره يمر بمرحلة إعادة التشكل بقيادة أحزاب جديدة متعطشة لممارسة السلطة بروح تسلطية مدعومة بالشرعية الانتخابية

– قدرة الحركة الاسلامية ومن معها في الحكم عى التنازل للمشروع الوطني والانتقال من الشرعية الانتخابية إلى الشرعية التفاوضية

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أ- الموسوعات:

1. ربيع مقلد، واسماعيل صبري، ومحمد محمود: **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

ب-الكتب:

1. إبراهيم حسنين، (توفيق)، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.
2. بركات، (حليم)، **المجتمع المدني المعاصر بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
3. بشارة، (عزمي)، **الثورة التونسية المجيدة بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1**. الدوحة: المركز العربي ودراسة السياسات، 2012.
4. بشارة، (عزمي)، **المجتمع المدني دراسة نقدية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط6، 2012.
5. بن حفيظ، (عبد الحفيظ)، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014**.الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. بوطالب، (محمد نجيب)، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
7. (ـــــ ،ـــــ)، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002
8. الجمعاوي، (أنور)، **المشهد السياسي في تونس (الدرب الطويل نحو التوافق)**، ع2. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

9. حمودي، (عبد الله وآخرون)، **وعي المجتمع المدني بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**. دار البيضاء: دار بوبقال للنشر.

10. سلطاني، (أبو جرة)، **أنظمة في وجه الإعصارثورة تونس نموذجا**. الجزائر، ط1، 2011.

11. الشماس، (عيسى)، **المجتمع المدني، (المواطنةو الديمقراطية)**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008.

12. الصبيحي، (أحمد شكري)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

13. بلقزيز ،(عبد الإله وآخرون)، **دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهليةالعربية العوامل الداخلية والخارجية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.

14. العلوي سعيد بن، (سعيد وآخرون)، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

15. عودة، (جهاد)، **الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغيير الدولي: بناء الإشكالية**. مصر: (د.د.ن)، 2013.

16. الفالح، (متروك)، **المجتمع والديمقراطية والدولة في الدول العربية دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

17. قسومي، (المولدي)، **مجتمع الثورة**، تونس، ط1، 2015 .

18. مالكي، (أمحمد وآخرون)، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي ودراسة السياسات، 2012.

19. مالكي ،(أحمد)، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014.

20. محفوظ ،(محمد نجيب)، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011.

21. الأخزوي ،(محمد الهادي)، الحوار الوطني 25 جانفي 2011–20 نوفمبر 2014، ط1 تونس، 2016.

22. المدين ،(توفيق)، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

23. (ـــــ،ـــــ)، **الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**، ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

24. (ـــــ،ـــــ)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي.

25. منيسي، (أحمد)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

26. عابد الجابري، (محمد)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

ج– المقالات والدراسات:

1. بلقزيز، (عبد الاله)، " **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 219، 1997.

2. حناشي، (عبد اللطيف)، **نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجا**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 69، يناير 1989.

3. الخزرجي، (ثامر محمد)، "**اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد251، 2000.

4. الرديسي، (حمادي)، "**تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة** "دورية سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016.

5. زيادة، (رضوان)، "**كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية الدولة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30، 2011.

6. لبيض، (سالم)، " **المجلة العربية للعلوم السياسية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 27، 2010.

7. نايت إسعيدي، (إلهام)، "**طبيعة عملية التحول الديمقراطي** "ورقة مقدمة إلى ملتقي التحول الديمقراطي في الجزائر التي نظمها قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة في الفترة 11/10 ديسمبر 2005.

د- الدراسات والوثائق الغير منشورة:

1. بياضي، (محي الدين)، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، الجزائر، 2012).
2. عباس، (عائشة)، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2007-2008.
3. قليعي، (زينب)، **التحول الديمقراطي وتداعياته على السلطة الإقتصادية لتونس**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات إقليمية، الجزائر، 2012 – 2013).
4. مسلم، (مريم)، "**الانتقال الديمقراطي في تونس 2010 –2014**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات إقليمية، الجزائر، 2013 – 2014).

هـ- القوانين والوثائق الرسمية:

1- الجمهورية التونسية، **الدستور التونسي**، مؤرخ في 1955/12/29، الرائد الرسمي، عدد57، الصادرة بتاريخ 1959/06/01.

2- الجمهورية التونسية، **الدستور التونسي**، مؤرخ في 2014/02/31، الرائد الرسمي، عدد10، الصادرة بتاريخ 2014/02/04

و- المواقع الالكترونية:

1. www.Aoc.fm
2. alazeera.net .. http:// Studies
3. www.al-madina.com // http:
4. http:// www .dohainstitute.org/
5. http:// ar.wikipedia.org/

الملاحـــــق

ملحق 1

تتمثل أبرز بنود خارطة الطريق التي قدمتها الأطراف الراعية للحوار الوطني يوم 17 سبتمبر الماضي للخروج من الأزمة السياسية في البلاد، والتي تم الإمضاء عليه اليوم السبت 5 أكتوبر في افتتاح أشغال الحوار الوطني على:

1 –استكمال أعمال المجلس الوطني التأسيسي

2 –استئناف المجلس الوطني التأسيسي أشغاله وينهي الهمام التالية في أجل لا يتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني.

3 –إنهاء اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في أجل أسبوع واحد

4 –إنهاء إعداد وإصدار القانون الانتخابي في أجل أسبوعين

5 –تحديد المواعيد الانتخابية في أجل أسبوعين من إنهاء تركيز هيئة الانتخابات

6 –المصادقة على الدستور في أجل أقصاه أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء تتولى دعم وتسريع أعمال إنهائه في الأجل المشار إليه.

7 –تكليف وتشكيل الحكومة الجديدة بالتوازي مع عودة المجلس الوطني التأسيسي لأشغاله تنطلق المشاورات لاختيار شخصية وطنية مستقلة تكلف بتشكيل الحكومة وتنهي باختيار رئيس الحكومة الجديدة وإعلان الاسم في اجل أقصاه أسبوعا واحدا

8 –تتولى الشخصية المكلفة إجراء مشاوراتها لتشكيل الحكومة وإنهائها في اجل أقصاه أسبوعين

9 –تقدم الحكومة الحالية استقالتها وجوبا في اجل أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني

10 –يتولى المجلس الوطني التأسيسي المصادقة على تكليف الحكومة الجديدة الحوار الوطني

11– تلتزم الأطراف السياسية بمواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع كإطار للتفاوض لحل بقية المشاكل الخلافية التي تعيق إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح ولإسناد الحكومة في مهامها.

متحصل عليه من يوم 2016/05/12 http://www.turess.com/binaa/26361 .

الفهـــــرس